

خواطر اقتصادية



بقلم - خالد محمد المطوع

السيولة الصامتة... الرهان الجديد للقطاع المصرفي

تاريخياً، ارتبطت قوة النظم المصرفية بمهابة مقارها وتمدد شبكة فروعها. لكن في عالم المال الحديث، تخوض الأسواق ثورة غير مرئية تفكك هذه المفاهيم الراسخة، فالنفوذ المالي لم يعد يُقاس بحجم الأصول الدفترية الثابتة فقط، بل بمرونة التدفق واختصار «زمن المعاملة» إلى أجزاء من الثانية.

هذه «السيولة الصامتة» باتت تشكل خط الدفاع الأول للتنافسية الاقتصادية، ولم تعد بحاجة إلى تكهنات، بل تدعمها لغة الأرقام. إذ تكشف البيانات الصادرة عن بنك الكويت المركزي عن قفزة تاريخية في سلوك الدفع المحلي، ففي عام 2010 كانت المدفوعات الإلكترونية تمثل 48% فقط من إجمالي عدد المعاملات، قبل أن ترتفع في الربع الثاني من عام 2026 إلى 96%، فيما استحوذت المدفوعات غير النقدية على 85% من إجمالي قيمة المعاملات.

المقارنة هنا تعكس نسفاً كاملاً للبيروقراطية الإجرائية التقليدية، وتحويلها إلى تدفقات رقمية لحظية محمية بحوكمة تكنولوجية صارمة، تعزز موثوقية البنية المالية للدولة.

وهنا يطرح الواقع سؤاله الصعب: هل أدركت هياكلنا الاقتصادية أن معارك النفوذ المالي تُكسب اليوم بقوة البرمجيات الصامتة؟

«المخازن»: الأرباح المحتجزة سابقاً استنفذت بالكامل

عملية إعادة البناء بدأت الربع الثاني بقيمة 13.5 مليون دينار

أما على جانب الالتزامات، فقد أوضحت «المخازن» أنها استقرت عند 477 مليون دينار كويتي.

ونبهت «المخازن» إلى أن الربع الثاني من العام الحالي كان مربحاً ومولداً للنقد، والشركة لا تزال قادرة على تمويل نفسها ذاتياً، حيث تمت إعادة ضبط الميزانية العمومية على أساس شفاف بعد التعديلات الأخيرة.

وعن التدفقات النقدية للنصف الأول من العام الحالي، كشفت «المخازن» عن بلوغ النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية قبل التغيرات في رأس المال العامل 45.1 مليون دينار، وبعد التغيرات في رأس المال العامل والبنود الأخرى بلغ صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية 35.3 مليون دينار، في سياق آخر بلغ صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية 800 ألف دينار خلال النصف الأول 2026، وتشمل المشاريع الجارية بما فيها أعمال مشروع S2.

كشفت شركة المخازن أن الأرباح المحتجزة سابقاً قد استنفذت بالكامل خلال الربع الأول من العام الحالي، نتيجة عمليات الشطب غير النقدية التي تمت على قطع الأراضي محل النزاع مع الهيئة العامة للصناعة، والتي ظهرت آثارها ضمن بند العقارات الاستثمارية في البيانات المالية، وهو بند غير متكرر نتج عنه قرارات قانونية ومحاسبية.

وأفادت شركة المخازن العمومية أن الأرباح المحتجزة للربع الثاني من العام الحالي بلغت 13.5 مليون دينار كويتي، مشيرة إلى أن ذلك البند يمثل بداية إعادة تكوين لتلك الأرباح وذلك بالاعتماد كلياً على الأرباح المحققة خلال الربع نفسه.

على صعيد متصل كشفت «المخازن» أن إجمالي الأصول الشركة قد تراجعت 23% بقيمة 247 مليون دينار كويتي، وذلك من مستوى 1.077 مليار دينار إلى 829 مليون دينار، وذلك أيضاً بسبب عمليات الشطب التي سبق الإشارة إليها.

مساهمة المقاصة في صندوق

التعثر في البورصة 5 ملايين دينار

البورصة: منفتحون على شراء أي حصص في الشركة

المساهمة بمبلغ 5 ملايين دينار كويتي في صندوق التعثر، وتظهر تلك المساهمة في البيانات المالية للبورصة بحكم الملكية كشركة تابعة فوق 50%. وجدير ذكره أن صندوق التعثر يخضع لمراجعة دورية لتحديد مساهمات جميع المشاركين، بما فيهم «الوسطاء»، ووفقاً لإفادة المقاصة مؤخراً الحجم الحالي للصندوق كافياً لتوفير هامش أمان مناسب، وبالتالي لا يتوقع زيادة مساهمة المقاصة حالياً.

كشفت شركة بورصة الكويت عن انفتاحها على أي فرصة لزيادة حصتها في الشركة الكويتية للمقاصة، وذلك لكي تتمكن من الاستفادة بشكل أكبر من النمو في أعمال المقاصة، في إشارة إلى جودة إيرادات الشركة التشغيلية وكفاءة أعمالها المتنامية من الرسوم والعمولات، وهي مضمونة التحصيل.

في سياق آخر بينت البورصة أنه بموجب نظام الطرف المقابل المركزي CCP فإنه يتعين على «المقاصة»



سؤال الأسبوع

هل يوجد خلاف مكتوم بشأن التقييمات؟

وهل هناك «ذباية» على الخط؟... ولهم تسأول أيضاً: أين كنتم لسنوات طويلة عندما كان المالك الرئيسي يبحث عن

مشتري ويريد التخرج بشكل علني؟ من اقتنص الفرصة دفع القيمة التي تليق «بالصيد» الثمين!!

هيكلية «الأهلية القابضة» تتعرض بعد رفض الدائنين

71.58 مليون دينار ديون الشركة الإجمالية

خطة الهيكلية افتقدت تأييد ثلثي الدائنين

51.52% وافقوا و48.48% رفضوا الهيكلية

إنهاء إجراءات إعادة الهيكلية وحفظ الطلب يضع «الأهلية» على سكة الإفلاس

لهذا القرار الذي نص على إنهاء إجراءات إعادة الهيكلية المقدم من «الأهلية القابضة» وحفظ الطلب وإلزام المدين بالرسم مع انتهاء فترة وقف المطالبات إعمالاً للأثر القانوني المترتب على صدور هذا القرار عملاً بنص المادة 103 من قانون الإفلاس.

ديون الأهلية القابضة

1- تبلغ إجمالي الديون القائمة على الشركة 71.584 مليون دينار كويتي

2- الموافقون على خطة إعادة الهيكلية يمثلون 51.52% يمثلون ديون بقيمة 36.880 مليون دينار

3- الراضون لخطة إعادة الهيكلية 48.48% يمثلون ديون قيمتها 34.704 مليون دينار كويتي



الشركة الأهلية القابضة
AL-AHLIA HOLDING CO.

سيحصلون عليه في حالة إفلاس المدين جرياً على حكم الفقرة الثانية من المادة 124 من قانون الإفلاس، فمردود عليه أن تقرير لجنة الإفلاس برقم الصادر 152 المؤرخ في 18 سبتمبر 2025 انتهى إلى إمكانية إعادة الهيكلية استناداً على التقرير الفني المستقل المقدم والمركز المالي المقدم من الشركة وجودة الأصول، مما مفاده أن أعمال المدين قابلة للاستمرارية، وبالتالي انتفاء أحد الشروط الواجب توافرها لافتتاح إجراءات شهر الإفلاس، لا سيما وأنه ليس في الأوراق ثمة طلب سواء من المدين أو الجهة الرقابية أو الدائنين بافتتاح إجراءات شهر الإفلاس، ومن ثم فإن قاضي الإفلاس يلتفت عن طلب التصديق على مقترح إعادة الهيكلية، ويمضي قدماً ناحية التقرير بإنهاء إجراءات إعادة الهيكلية وحفظ الطلب وما يترتب عليه من آثار، مع تكليف إدارة الإفلاس بما يلزم

قرر قاضي الإفلاس بشأن طلب هيكلية الشركة الأهلية القابضة، وهي إحدى الشركات التاريخية المشطوبة من مقصورة الإدراج في بورصة الكويت، إنهاء إجراءات إعادة الهيكلية وحفظ طلب الشركة، وبالتالي انتهاء فترة وقف المطالبات، إعمالاً للأثر القانوني المترتب على صدور القرار عملاً بنص المادة 103 من قانون الإفلاس. وفي تفاصيل القرار، فإنه يتوجب لقبول خطة الهيكلية ونفاذها، أولاً حضور الدائنين المتأثرين الحائزين على ما يزيد على نصف الديون المتأثرة على الأقل في الاجتماع الذي سيتم فيه التصويت، وثاني الشروط موافقة الدائنين الحائزين على ثلثي الديون الممثلة في الاجتماع، وثالث شروط العبور للخطة موافقة الأغلبية العددية للدائنين المتأثرين بعد استبعاد الأطراف ذوي العلاقة من التصويت في الاجتماع.

وكان مقترح إعادة الهيكلية لم يستوفِ موافقة الأغلبية المطلوبة في الاجتماع الأول للدائنين والمنعقد في 16 فبراير 2026، ثم تم الاتفاق على تعاقب تأجيلي لاجتماع ثاني لعقد التصويت في 7 يونيو 2026، حيث بلغت نسبة موافقة الدائنين عن إجمالي الديون الممثلة في الاجتماع 51.52%، وهي تقل عن ثلثي الديون الممثلة في الاجتماع، وبذلك تخلف أحد الشروط اللازم توافرها لاعتبار المسألة المعروضة على اجتماع الدائنين قد تمت الموافقة عليها، ومن ثم فإن قاضي الإفلاس أصدر قراره بإنهاء إجراءات إعادة الهيكلية وحفظ الطلب.

وجاء في القرار أيضاً: ولا يقدر فيما سلف طلب المدين بالتصديق على الخطة التي تم رفضها، واقتراح الأمين أن حقوق الدائنين بالخطة المرفوضة لا تقل عما كان

تنويه

مجمعات الأسواق دائن للأهلية القابضة

الدائنين للأهلية القابضة بقيمة 2.066 مليون دينار كويتي، وهو ما اقتضى التنويه والاعتذار.

تعرضت خطة الهيكلية المقدمة منها والتي أمر قاضي الإفلاس بحفظ طلبها، فيما شركة مجمعات الأسواق هي أحد

ورد أمس خطأً مطبعي غير مقصود في ذكر اسم «مجمعات الأسواق» بدلاً من الأهلية القابضة، وهي الشركة التي

مراقب حسابات «دلقان» العقارية: «عدم إبداء رأي في بيانات الربع الأول 2026

الشركة ستقوم بسداد المستحق من طرف ذات صلة قبل 31 ديسمبر 2026

تضمن نموذج الإفصاح عن البيانات المالية لشركة دلقان العقارية عدم إبداء رأي مراقب الحسابات .

وقال مراقب الحسابات: خلال السنة المالية السابقة 31 ديسمبر 2025 قامت إدارة الشركة بإعادة تصنيف أرصدة كانت معروضة سابقاً ضمن بند أرصدة البنوك إلى حسابات الأطراف ذات الصلة، كما أعادت عرض الأرقام المقارنة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 وفقاً لذلك، وإعادة عرض الأرقام المقارنة للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2025 لتعكس أثر تلك التعديلات.

وأضاف مراقب الحسابات: خلال تدقيقنا للبيانات المالية للسنة السابقة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 حصلنا على مصادقات من البنوك ومن الأطراف ذات الصلة، إلا أن تلك المصادقات اقتصرت على تأكيد الأرصدة ولم توفر أدلة تدقيق كافية ومناسبة بشأن منشأ جزء جوهري من رصيد أول المدة الخاص بأحد الأطراف ذات الصلة «الشركة الأم»، والمعاملات التي أدت إلى تكوينه، بما في ذلك بعض المعاملات التي تمت خلال الفترات السابقة وما ترتب عليها من أرصدة افتتاحية، كما لم نتمكن من الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة للتحقق من الجوهر الاقتصادي وطبيعة المعاملات مع الأطراف ذات الصلة ومدى اكتمال تلك المعاملات والافصاحات المرتبطة بها، وذلك لعدم توافر المستندات المؤيدة التي تمكننا من التحقق من صحة تلك الأرصدة والمعاملات.

ونظراً لأن آثار تلك الأرصدة والمعاملات تمتد إلى المعلومات المالية المرحلية المكثفة للفترة الحالية، فقد تعذر علينا تقييم مدى تأثير هذا الأمر على المعلومات المالية المرحلية المكثفة، كما لم نتمكن من تحديد ما إذا كانت هناك أية تعديلات قد تكون ضرورية على أرصدة أو معاملات أو إفصاحات الأطراف ذات الصلة أو مدى اكتمالها، أو على الأرقام المقارنة أو على أي من بنود المعلومات المالية المرحلية المكثفة الأخرى التي قد تكون تأثرت بهذه المعاملات.

ونظراً للأهمية الجوهرية والانتشار المحتمل لآثار الأمر المبين أعلاه، لم نتمكن من الحصول



أساس عدم القدرة على إبداء استنتاج خلال السنة المالية السابقة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، قامت إدارة الشركة بإعادة تصنيف أرصدة كانت معروضة سابقاً ضمن بند أرصدة البنوك إلى حسابات الأطراف ذات الصلة، كما أعادت عرض الأرقام المقارنة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 وفقاً لذلك، وإعادة عرض الأرقام المقارنة للفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2025 لتعكس أثر تلك التعديلات. وخلال تدقيقنا للبيانات المالية للسنة السابقة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 حصلنا على مصافقات من البنوك ومن الأطراف ذات الصلة، إلا أن تلك المصادقات اقتصرت على تأكيد الأرصدة، ولم توفر أدلة تدقيق كافية ومناسبة بشأن منشأ جزء جوهري من رصيد أول المدة الخاص بأحد الأطراف ذات الصلة (الشركة الأم)، والمعاملات التي أدت إلى تكوينه، بما في ذلك بعض المعاملات التي تمت خلال الفترات السابقة وما ترتب عليها من أرصدة افتتاحية، كما لم نتمكن من الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة للتحقق من الجوهر الاقتصادي وطبيعة المعاملات مع الأطراف ذات الصلة ومدى اكتمال تلك المعاملات والافصاحات المرتبطة بها، وذلك لعدم توافر المستندات المؤيدة التي تمكننا من التحقق من صحة تلك الأرصدة والمعاملات. ونظراً لأن آثار تلك الأرصدة والمعاملات تمتد إلى المعلومات المالية المرحلية المكثفة للفترة الحالية، فقد تعذر علينا تقييم مدى تأثير هذا الأمر على المعلومات المالية المرحلية المكثفة، كما لم نتمكن من تحديد ما إذا كانت هناك أية تعديلات قد تكون ضرورية على أرصدة أو معاملات أو إفصاحات الأطراف ذات الصلة أو مدى اكتمالها، أو على الأرقام المقارنة، أو على أي من بنود المعلومات المالية المرحلية المكثفة الأخرى التي قد تكون تأثرت بهذه المعاملات. ونظراً للأهمية الجوهرية والانتشار المحتمل لآثار الأمر المبين أعلاه، لم نتمكن من الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتكوين أساس لإبداء استنتاج بشأن المعلومات المالية المرحلية المكثفة عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2026. عدم القدرة على إبداء استنتاج نظراً لأهمية الأمور المذكورة بفقرة أساس عدم القدرة على إبداء استنتاج، فإننا لم نتمكن من الحصول على معلومات كافية وموثوقة بها لتوفير أساساً لاستنتاجنا حول المعلومات المالية المرحلية المكثفة المرفقة. وعليه، فإننا لا نبدى استنتاج حول هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة.	
شرح تفصيلي بالحالة التي استدعت مراقب الحسابات لإبداء الرأي	نظراً لوجود تعاملات مع أطراف ذات صلة
الخطوات التي ستقوم بها الشركة لمعالجة ما ورد في رأي مراقب الحسابات	جاري العمل على تسديد المستحق من طرف ذات صلة
الجدول الزمني لتنفيذ الخطوات لمعالجة ما ورد في رأي مراقب الحسابات	سينتم المداود قبل 2026/12/31 م

لاستنتاجنا حول المعلومات المالية لمرحلة المكثفة المرفقة، وعليه فإننا لا نبدى استنتاج حول هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة. وأفاد مراقب الحسابات بأن الخطوات التي ستقوم بها الشركة لمعالجة ما ورد في رأي مراقب الحسابات، هو العمل على تسديد المستحق من طرف ذات صلة، حيث سيتم السداد قبل 31 ديسمبر 2026.

على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتكوين أساس لإبداء استنتاج بشأن المعلومات المالية المرحلية المكثفة عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2026.

وأضاف مراقب الحسابات بأنه نظراً لأهمية الأمور المذكورة بفقرة أساس عدم القدرة على إبداء استنتاج، فإننا لم نتمكن من الحصول على معلومات كافية وموثوقة بها لتوفير أساس

سيولة البورصة تقفز 9.9% إلى 98.75 مليون دينار

تراجعات جني الأرباح جذبت سيولة المتترقبين

فجوات سلبية حادة بين حجم الخسائر والمكاسب

76.5 مليون مكاسب بنسبة 15.9% من خسارة الـ 479 مليون دينار



من حديد على يد كل من يقوم بممارسة سلبية من شأنها الإضرار بسير التعاملات أو التغيرير بصغار المستثمرين.

تنقية الممارسات تبدوا أهم من اتجاهات السوق، وأهم من المكاسب، وهي مجموعة عوامل متداخلة ومتشابكة، أركانها مؤشرات دقيقة وممارسات سليمة دون جنوح أو تغيرير بالآخرين، لأن الثقة من أهم أركان مقومات الأسواق الناجحة الجاذبة.

السوق حقق مكاسب قياسية إجمالية وفقاً للظروف، والصلابة التي اكتسبها يجب المحافظة عليها، خصوصاً وأنه يتحول تدريجياً إلى وعاء جاذب للاستثمارات المحلية والأجنبية في ظل ارتفاع حجم الثقة في بعض المجاميع الراجية في تعزيز أعمالها التشغيلية ورفع ثقة المستثمرين في شركاتها.

أمس ارتفع منسوب السيولة بنسبة 9.9% إلى 98.753 مليون دينار، وارتفعت الصفقات 1.7%، وكمية الأسهم المشمولة بالتداول 16.1%، وارتفعت أسعار أسهم 52 شركة، فيما انخفضت 56 أخرى، وشمل التداول 129 ورقة مالية.

أغلقت القيمة السوقية للبورصة أمس عند 52.810 مليار دينار كويتي، بارتفاع 76.5 مليون دينار قيمة مكاسب جلسة أمس.

انخفض مؤشر السوق الأول بـ 0.04%، بينما نما «العام» بـ 0.13%، وارتفع «الرئيسي» بنحو 0.98%، وصعد «الرئيسي 50» بـ 1.16% عن مستوى الاثنين.

وشهدت الجلسة ارتفاع 8 قطاعات في مقدمتها التكنولوجيا بـ 5.73%، بينما تراجع 5 قطاعات على رأسها السلع الاستهلاكية بـ 3.57%.

ارتفعت أمس سيولة البورصة بنسبة 9.9% إلى 98.75 مليون دينار كويتي، وهي قيمة ممتازة ومطمئنة للمستثمرين والمساهمين، لكن اللافت هو الفجوات السلبية الحادة التي يشهدها مؤشر البورصة، بخسائر قياسية وكبيرة يوم الاثنين بقيمة 479 مليون دينار كويتي، ومكاسب جلسة أمس الثلاثاء التي بلغت 76.5 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 15.9% تعويضاً من حجم الخسائر.

السيولة القياسية التي شهدتها مجريات التداولات أمس لم يكن لها تأثير لافت على مكاسب السوق، حيث أن أغلبها تركز في أسهم لم تحقق مكاسب مثل سهم «بيتك» الذي بلغت تداولاته أمس 8.2 ملايين دون تغير في سعر السهم، وسهم تجارة الذي كان له نصيب كبير من سيولة أمس بلغ 5.6 ملايين دينار مع تراجع بنحو 11 فلساً، أيضاً بنك الخليج تداول بقيمة 2.2 مليون مع ثبات في السعر.

السوق شهد بعض الفجوات السلبية الحادة التي تعكسها المؤشرات، وفي بعض الأحيان تكون خادعة في قراءتها، حيث ترتفع مع تداخل التعاملات على أسهم ممسوكة بأغلبية وتلاعبات تتم على أسهم صغيرة تشهد تراجعاً حادة على مدار أيام متتالية.

مؤشرات السوق تحتاج إلى مراجعة دقيقة وإعادة حسابات لتعكس حقيقة التعاملات، ليس ذلك فقط بل بزيادتها ووضع مؤشرات متخصصة أخرى تعطي المراقبين والمستثمرين قياسات عديدة للأسهم الصغيرة والكبيرة ومؤشرات للسيولة بيعاً وشراءً.

على الجانب الآخر ومع تعزيز المؤشرات التي تعطي صورة واضحة للجميع، يجب الضرب بيد

«بنك برقان» يتخارج من «أركان»

تخارج بنك برقان من
كامل حصته بنسبة
5.24%

صفقات خاصة شملت
15.5 مليون سهم
بنسبة 4.990%

766.369 ألف سهم تم تسيلها خارج الصفقات الخاصة



باقى الكمية البالغة 766.369 ألف سهم تم بيعها خارج الصفقات الخاصة التي تم تنفيذها أمس. يبلغ رأسمال “أركان” 31.140.078 مليون سهم، لدى الشركة سهم واحد في رصيد أسهم الخزانة، والأسهم الحرة تبلغ 311.400.878 مليون سهم. ووفقاً لمصادر متابعة فإن كبار الملاك هم من قاموا بشراء الكميات التي تم بيعها.

تم تنفيذ 10 صفقات خاصة في بورصة الكويت على أسهم شركة أركان العقارية المملوكة لبنك برقان، حيث تخارج من كامل ملكيته في الشركة بنسبة 5.24%. “برقان” باع عبر الصفقات الخاصة 15.539.346 مليون سهم بنسبة 4.990% بسعر 245 فلساً للسهم بقيمة إجمالية 3.807.139 مليون دينار كويتي.

إفصاحات البورصة



سهم «تجارة» يواصل التراجع ويخسر 7.28%

الشركة، ليلبلغ مجموع تداول جلسستي الاثنين والثلاثاء 91.644 مليون سهم تمثل 24.676% من رأسمال الشركة، فيما بلغت خسائر السهم في جلسنتين أيضاً 23.85%.

استمرت موجة البيع على سهم «تجارة» وخسر السهم في جلسة أمس 7.28% بواقع 11 فلساً. وبلغت كمية الأسهم المتداولة 39.504 مليون سهم تمثل 10.676% من رأسمال

«مشاعر»: تخارج من شركة تابعة

لصافي أصول إحدى الشركات التابعة بمبلغ 7.97 مليون دينار. وتوقعت «مشاعر» أن يسفر التخارج عن تحقيق ربح قدره 1.93 مليون دينار، على أن يظهر أثره ضمن النتائج المالية المرحلية للربع الثالث من عام 2026.

وأوضحت الشركة أن الأثر المالي المتوقع يتمثل في زيادة بند النقد والنقد المعادل بقيمة 8.53 مليون دينار، وارتفاع بند المدينون والموجودات الأخرى بنحو 1.37 مليون دينار. وأضافت أن التخارج سيؤدي إلى انخفاض القيمة الدفترية

وافق مجلس إدارة شركة مشاعر القابضة على التخارج من إحدى الشركات التابعة، على أن ينعكس الأثر المالي للصفقة في البيانات المالية المرحلية للشركة للربع الثالث من عام 2026.

«المعدات» تتحول إلى... «زمام كابيتال القابضة»

للانعقاد واعتماد جدولها. وأوضح بيان لبورصة الكويت أن مجلس الإدارة أوصى برفع أسماء المرشحين لعضوية مجلس الإدارة للعرض على الجمعية العامة العادية القادمة، وهم: محمد الحميدي محمد العجمي، ومحمد سالم عبدالله الوطيان، ومعاذ بن خالد الزامل، وإبراهيم عبدالله الخزام، وبدر محمد المطوع.

وافق مجلس إدارة شركة المعدات القابضة على تغيير اسم الشركة إلى «زمام كابيتال القابضة»، وتعديل المواد ذات الصلة في عقد التأسيس والنظام الأساسي، إلى جانب اعتماد تعديلات على أغراض الشركة، ورفع أسماء المرشحين لعضوية مجلس الإدارة للعرض على الجمعية العامة العادية المقبلة، مع إتمام إجراءات العمومية

«طيران الجزيرة» مجلس الإدارة 10 أعضاء

الشركة مجلس إدارة مكون من 10 أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة بالتصويت السري، مع السماح لكل مساهم، سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً، بتعيين ممثلين له في مجلس الإدارة بما يتناسب مع نسبة ملكيته من أسهم الشركة.

وافقت الجمعية العامة غير العادية لشركة طيران الجزيرة على تعديل المادة (16) من النظام الأساسي للشركة والخاصة بتشكيل مجلس الإدارة، وذلك بعد الحصول على موافقات الجهات المختصة. وبحسب التعديل، يتولى إدارة

إفصاحات البورصة

«المعدات» تتحول إلى ... «زمام كابيتال القابضة»

نهاية النصف الأول من عام 2026، مقابل 59.74 مليون دينار بحريني (ما يعادل نحو 48.73 مليون دينار كويتي) في الفترة نفسها من عام 2025. وأشار «الوطني» إلى أن النتائج المعلنة تُعزز ربحية مجموعة بنك الكويت الوطني، ويدعم تنويع مصادر دخله.

أرباح «الكويت الوطني - البحرين» 49.15 مليون دينار كويتي حقق بنك الكويت الوطني - البحرين (عضو مجموعة بنك الكويت الوطني) أرباحاً صافية بلغت 60.49 مليون دينار بحريني (ما يعادل نحو 49.15 مليون دينار كويتي) حتى

«المتاجرة العقارية» تشتري في «التجارية» 500 ألف سهم

أعلنت الشركة التجارية العقارية تنفيذ شركة المتاجرة العقارية عملية شراء على أسهمها بواقع 500 ألف سهم. ووفق البيانات، تم تنفيذ الصفقة بسعر 186 فلساً للسهم، وبعد إتمام عملية الشراء، ارتفع رصيد شركة المتاجرة العقارية من أسهم «التجارية العقارية» إلى 24.77 مليون سهم.

«دلقان» تعيد إصدار نتائج 3 فترات مالية

الثاني عشر (قواعد الإدراج). كما أعلنت بورصة الكويت في 14 مايو الماضي استمرار إيقاف التداول على أسهم شركة دلقان العقارية؛ وذلك بناءً على قرار هيئة أسواق المال. وتبع ذلك إصدار «دلقان» في 10 يونيو 2026 موافقة مجلس إدارتها على إعادة إصدار البيانات المالية للفترات المنتهية في 31 مارس 2025، و 30 يونيو 2025، و 30 سبتمبر 2025؛ وذلك وفقاً لقرار هيئة أسواق المال رقم 59 لسنة 2026. وسجلت «دلقان» خسائر في النصف الأول من عام 2026 بقيمة 61.12 ألف دينار، بانخفاض 66.87% عن مستواها في الستة أشهر الأولى من العام السابق له البالغ 184.47 ألف دينار.

وتحولت الشركة للخسائر خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2025 بقيمة 273.35 ألف دينار، مقارنة بأرباح قدرها 161.22 ألف دينار في الفترة نفسها من العام السابق. أما في الربع الأول من عام 2026، فقد تقلصت خسائر الشركة بنسبة 50.48% على أساس سنوي، لتبلغ 45.76 ألف دينار، مقابل خسائر بقيمة 92.40 ألف دينار خلال الربع الأول من عام 2025. وأرجعت «دلقان» تلك النتائج إلى القيمة الإيجابية. وكانت بورصة الكويت قد أعلنت في 1 أبريل 2026 وقف التداول في أسهم الشركة، مشيرة إلى أن قرار الوقف سيُنفذ لحين الإفصاح عن البيانات المالية للفترات المنتهية في 31 مارس 2025، و 30 يونيو 2025، و 30 سبتمبر 2025، وذلك تطبيقاً للفقرة رقم (2) من المادة (1-16) من الكتاب

أعلنت شركة دلقان العقارية إعادة إصدار بياناتها المالية للفترات المنتهية في 30 يونيو 2025، و 30 سبتمبر 2025، و 31 مارس 2026. وتحولت «دلقان» للخسائر في الربع الثاني من عام 2025؛ إذ سجلت خسائر بقيمة 92.07 ألف دينار خلال الثلاثة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025، مقابل أرباح بلغت 61.96 ألف دينار في الفترة ذاتها من عام 2024. كما منيت الشركة بخسائر خلال النصف الأول من العام الحالي بقيمة 184.47 ألف دينار، مقارنة بأرباح قدرها 116.05 ألف دينار في الستة أشهر الأولى من عام 2024. وفي الربع الثالث من عام 2025، سجلت «دلقان» خسائر بقيمة 88.88 ألف دينار، مقابل أرباح بلغت 45.17 ألف دينار خلال الربع المماثل من عام 2024.



«بوبيان» : إصدار مكوك بقيمة 100 مليون دينار

حصل بنك بوبيان على الموافقة المبدئية من بنك الكويت المركزي، وعلى موافقة هيئة أسواق المال؛ لإصدار صكوك دائمة ضمن الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال بقيمة لا تتجاوز 100 مليون دينار كويتي أو ما يعادلها بالعملات الأخرى. وأشار «بوبيان» أنه في حال تقرر لاحقاً طرح هذه الصكوك وتسويقها وبيعها في دولة الكويت، فسيتم إعداد نشرة اكتتاب وفقاً لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما. وذكر البنك أنه تم تعيين شركة كامكو للاستثمار كمدير إصدار رئيسي، وشركة بوبيان كابيتال للاستثمار كمدير مشارك، مبيناً أنه لا يوجد تأثير جوهري على المركز المالي للبنك. وحسب آخر بيانات معلنة، فقد حقق «بوبيان» ربحاً خلال النصف الأول من العام الحالي بقيمة 54.72 مليون دينار، مقارنة بـ52.3 مليون دينار في الفترة ذاتها من العام السابق، بنمو سنوي 5%.

حكم لصالح «النخيل» بقيمة 155.90 ألف

المستأنفة بالاستئناف الثاني مصروفات استئنافها، ومبلغ 200 دينار مقابل أتعاب المحاماة الفعلية. وتوقعت «النخيل» بحسب البيان زيادة الإيرادات بـ155.90 ألف دينار لهذا العام.

قضى حكم الاستئناف بقبول الاستئنافين شكلاً، وفي الموضوع برفضهما، وتأييد الحكم المستأنف، مع إعفاء الجهة الإدارية من مصروفات استئنافها، والزامها بمبلغ 200 دينار مقابل أتعاب المحاماة الفعلية، مع إلزام الشركة

أعلنت شركة النخيل للإنتاج الزراعي صدور حكم استئناف لصالحها في دعواها المرفوعة ضد الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية؛ للمطالبة بمبلغ 155.90 ألف دينار كويتي.

«الأولى» تغير الهدف من حصة «أبار»

أسهم متنازع عليها مع عميل ومحل دعوى قضائية، وبشروط محددة في مقابل أن يدفع العميل المبلغ المتفق عليه؛ إذ تم رفع الحجز عن تلك الأسهم، رضاءً أو قضاءً، وإبرام اتفاق التسوية. ليتبع ذلك إعلان «الأولى» في يونيو من عام 2024 اعتماد اتفاق التسوية من قبل محكمة الاستئناف، وتوضيح الأثر المالي، فضلاً عن التعقيب على المتداول عن تلك الاتفاقية التي تضمنت التخرج من حصتها من «أبار».

المشار إليها، على أن تفصح عند الانتهاء من تنفيذ ذلك الشق. ونوهت «الأولى» في إفصاح عن تغيير في مصلحة شخص مستفيد، وتغيير الهدف من التملك إلى تغير هدفها من التملك في «أبار» إلى تخرج، مبينة أنها تمتلك 14.656% في «أبار» بنحو 39.20 مليون سهم. وكانت «الأولى» قد أعلنت في مايو/أيار 2024 الموافقة على عقد صلح وتسوية نهائية مشروطة مع عميل تتنازل بمقتضاها عن

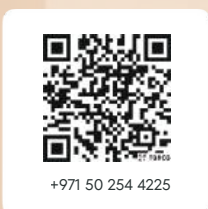
أعلنت شركة الأولى للاستثمار تطورات لتسوية التي أبرمتها مع أحد عملائها، والتي تتضمن تخرجها عن حصتها في شركة برقان لحفر الآبار والتجارة والصيانة؛ بأن أحد شروط تنفيذ الشق الثاني من الاتفاقية تحتاج للتحقق أولاًتمام تلك الشق الأخير. وأشارت «الأولى» إلى أنه شرعت بالتعاون مع العميل (الطرف الآخر في عقد الصلح، واتفاقية التسوية النهائية المؤرخة في 27 مايو 2024) في تنفيذ ذلك الشق وبيع حصتها في شركة «أبار»

الأميري AL AMIRI محلات

قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب الذوق العالي.
ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن نفسها

القطع الصيفية • القطع الشتوية • شالات و
أصواف. نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna
COLOMBO
DORMEUIL DRAPERS



للطلب أو
الإستفسار



بورصات خليجية

«تاسي» ينهي تعاملاته بارتفاع طفيف وسط أداء إيجابي لقطاعي الطاقة والمواد الأساسية



ومن حيث الأحجام، تصدر سهم أمريكانا القائمة بتداول 40.52 مليون سهم، مرتفعاً بنسبة 0.82%، تلاه سهم الكثيري بكمية بلغت 11.37 مليون سهم.

وشهدت الجلسة زخماً في الإفصاحات والأنباء الجوهرية، حيث أعلنت شركة الحفر العربية عن توسيع حضورها الإقليمي في دول مجلس التعاون الخليجي، بينما أعلنت بن داود القابضة عن اكتمال إجراءات الاستحواذ على شركة وندر بيكري، كما أفصحت شركة رتال للتطوير العمراني عن توقيع تابعة لها عقداً لتنفيذ أعمال تصميم وبناء في مدينة الخبر، ووقعت شركة الشرق الأوسط للصناعات الدوائية (أفالون فارما) عقداً مع شركة بايو-ثيرا سولوشنز العالمية.

وعلى مستوى الأرقام القياسية للأسهم، أغلق سهمها بي اس اف وبترو رابغ عند مستويات هي الأعلى لهما في 52 أسبوعاً، رغم تسجيلهما تراجعاً طفيفة بنهاية الجلسة.

وفي المقابل، سجلت أسهم شاكر، صناعات، الكثيري، أسمنت تبوك، العربية، العمران، التعمير، والإنماء ريت الفندي إغلاقاً عند أدنى مستوياتها في 52 أسبوعاً، فيما سجل سهمها أسمنت تبوك والعربية قيعاناً تاريخية جديدة خلال هذه الجلسة.

المتداولة بنسبة 1.27%، ثم قطاع التطبيقات وخدمات التقنية بنسبة 1.12%.

أداء الأسهم

وفي قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، صعد سهم كيمانول 9.96% ليصل إلى 30.24 ريال، وارتفع سهم سينومي ريتيل بنسبة 7.41%، وسجل سهم التصنيع الوطنية ارتفاعاً نسبته 3.64% عقب إعلان الشركة عن تغييرات في قيادتها التنفيذية شملت استقالة وتعيين رئيس تنفيذي جديد. كما سجل سهم سابك للمغذيات الزراعية صعوداً بنسبة 2.38% تزامناً مع إعلان الشركة عن توقيع مذكرة تفاهم مع شركة معادن المتكاملة للأسمدة.

أما الأسهم الأكثر انخفاضاً، فقد تصدرها سهم ريدان بتراجع 4.55% ليغلق عند 16.8 ريال، كما تراجع سهم جريز بنسبة 4.27%، وهبط سهم ام أي اس بنسبة 3.90%.

السهم الأعلى نشاطاً

وفيما يخص نشاط السيولة، استحوذ سهم مصرف الراجحي على القيمة الأكبر بتداولات بلغت 309.97 مليون ريال مع تراجع بنسبة 0.39%، تلاه سهم أرامكو السعودية بقيمة 273.24 مليون ريال مع ارتفاعه بنسبة 0.23%.

أنهى مؤشر السوق الرئيسية السعودية (تاسي) تعاملات جلسة الثلاثاء بارتفاع محدود بلغت نسبته 0.03%، ما يعادل 3.52 نقطة، ليغلق عند مستوى 10,911.58 نقطة.

وشهدت الجلسة تداولات بلغت قيمتها الإجمالية 4.92 مليار ريال، بكمية بلغت 275.11 مليون سهم، مع انخفاض أسعار أسهم 160 شركة مقابل ارتفاع 96 شركة، وظلت أسهم 14 شركة دون تغيير.

وتذبذب المؤشر العام خلال الجلسة في نطاق 68.27 نقطة، حيث سجل أعلى مستوى له عند 10,966.74 نقطة، بينما بلغ أدنى مستوى له عند 10,898.47 نقطة، مقارنة بافتتاح الجلسة عند 10,906.21 نقطة.

7 قطاعات تغلق باللون الأخضر

وعلى صعيد أداء القطاعات، جاء إغلاق 7 قطاعات باللون الأخضر، تصدرها قطاع الرعاية الصحية بنسبة 1.37%، تلاه قطاع المواد الأساسية بارتفاع نسبته 0.97%، مدعوماً بتحركات إيجابية في أسهم البتروكيماويات، كما ارتفع قطاع الطاقة 0.26%.

و في المقابل، سجل قطاع المنتجات المنزلية والشخصية أعلى التراجعات بنسبة 1.97%، تلاه قطاع الصناديق العقارية

بورصة البحرين تنهي

تعاملاتها على تراجع 0.25%

بنسبة تراجع بلغت 0.44%.

في المقابل، تصدر سهم «الشركة الخليجية المتحدة للإستثمار» الأسهم المرتفعة بنسبة 5%، ثم «الشركة البحرينية الكويتية للتأمين» بارتفاع بنسبة 2.14%، ثم «بنك السلام» بنسبة 0.94%، وأخيراً سهم «ألمنيوم البحرين» بنسبة ارتفاع بلغت 0.23%.

الأسهم المتداولة خلالها 2.884 مليون سهماً، بقيمة إجمالية بلغت 723.009 ألف دينار.

وعلى صعيد الأسهم الأكثر تراجعاً، تصدر «بنك جي اف اتش» القائمة بانخفاض بنسبة 2.17%، تلاه «بيت التمويل الكويتي» بتراجع بنسبة 1.71%، ثم «مجموعة ترافكو» بنسبة 0.78%، و«بنك البحرين الوطني» بانخفاض 0.75%، وأخيراً سهم «بييون»

أنهت بورصة البحرين تعاملات الثلاثاء، على تراجع طفيف؛ بضغط قطاعات المال والمواد الأساسية والاتصالات.

ومع ختام التعاملات، تراجع المؤشر العام بنسبة 0.25%، مسجلاً انخفاضاً قدره 4.88 نقطة ليغلق عند مستوى 1946.72 نقطة.

وشهدت الجلسة تنفيذ 103 صفقة، وبلغت كمية

بورصات خليجية

مؤشر مسقط يتراجع 8.97 نقاط بنسبة 0.12%

ارتفع المؤشر العام لسوق مسقط في ختام تعاملات الثلاثاء، بنسبة 0.12%؛ ليغلق عند مستوى 7,549.8 نقطة، رابحاً 8.97 نقطة عن مستوياته بجلسة الاثنين.

ودعم ارتفاع المؤشر صعود الأسهم القيادية، وارتفاع المؤشرات القطاعية مجتمعة، وتصدرها الخدمات بنسبة 0.27%، مع صدارة سهم المهـا لتسويق المنتجات النفطية للرابحين بنسبة 4.27%، وارتفع سهم الجزيرة للخدمات القيادي بنسبة 4.02%.

وارتفع قطاع الخدمات تقدم سهم مسقط للغازات المتراجعين بنسبة 3.45%.

وارتفع مؤشر قطاع المالي بنسبة 0.23% مدفوعاً بارتفاع سهم الدولية للاستثمارات المالية القابضة القيادي بنسبة 1.32%، وصعد سهم المتحدة للتمويل القيادي بنسبة 1.12%.

وكان الصناعة أقل القطاعات ارتفاعاً بنسبة 0.04%، بدعم سهم الجزيرة للمنتجات الحديدية المرتفع بنسبة 2.27%، وارتفع سهم المهـا للـسـيـراميك القيادي بنسبة 2.01%.

وتراجع حجم التداولات بنسبة 9.42% إلى 190.33 مليون ورقة مالية، مقابل 210.11 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وارتفعت قيمة التداولات خلال الجلسة بنسبة 18.33% إلى 50.28 مليون ريال، مقارنة بنحو 61.56 مليون ريال جلسة الاثنين.

وتراجعاً، بانخفاض بنسبة 4.82% ليصل إلى سعر 0.809 درهم.

وتباين أداء قطاعات سوق دبي المالي بختام تعاملات، حيث تصدر «قطاع المواد الأساسية» قائمة الارتفاعات بنسبة بلغت 9.41%، بينما تراجع «قطاع الاتصالات» ليحصـد النسبة الأكبر من التراجعات بانخفاض قدره 3.10%.

وتصدر سهم «الإسمنت الوطنية» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، محققاً مكاسب بنسبة 9.41%.

وتصدر سهم «المزايا القابضة» قائمة الأسهم الأكثر تراجعاً، بانخفاض بنسبة 4.82% ليصل إلى سعر 0.809 درهم.

وتصدر سهم «المزايا القابضة» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، محققاً مكاسب بنسبة 9.41%.

وتصدر سهم «المزايا القابضة» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، محققاً مكاسب بنسبة 9.41%.

وتصدر سهم «المزايا القابضة» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، محققاً مكاسب بنسبة 9.41%.

وتصدر سهم «المزايا القابضة» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، محققاً مكاسب بنسبة 9.41%.

وتصدر سهم «المزايا القابضة» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، محققاً مكاسب بنسبة 9.41%.

وتصدر سهم «المزايا القابضة» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، محققاً مكاسب بنسبة 9.41%.

وارتفع المؤشر العام لسوق مسقط في ختام تعاملات الثلاثاء، بنسبة 0.12%؛ ليغلق عند مستوى 7,549.8 نقطة، رابحاً 8.97 نقطة عن مستوياته بجلسة الاثنين.

ودعم ارتفاع المؤشر صعود الأسهم القيادية، وارتفاع المؤشرات القطاعية مجتمعة، وتصدرها الخدمات بنسبة 0.27%، مع صدارة سهم المهـا لتسويق المنتجات النفطية للرابحين بنسبة 4.27%، وارتفع سهم الجزيرة للخدمات القيادي بنسبة 4.02%.

وارتفع قطاع الخدمات تقدم سهم مسقط للغازات المتراجعين بنسبة 3.45%.

وارتفع مؤشر قطاع المالي بنسبة 0.23% مدفوعاً بارتفاع سهم الدولية للاستثمارات المالية القابضة القيادي بنسبة 1.32%، وصعد سهم المتحدة للتمويل القيادي بنسبة 1.12%.

وكان الصناعة أقل القطاعات ارتفاعاً بنسبة 0.04%، بدعم سهم الجزيرة للمنتجات الحديدية المرتفع بنسبة 2.27%، وارتفع سهم المهـا للـسـيـراميك القيادي بنسبة 2.01%.

وتراجع حجم التداولات بنسبة 9.42% إلى 190.33 مليون ورقة مالية، مقابل 210.11 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وارتفعت قيمة التداولات خلال الجلسة بنسبة 18.33% إلى 50.28 مليون ريال، مقارنة بنحو 61.56 مليون ريال جلسة الاثنين.

وتراجعاً، بانخفاض بنسبة 4.82% ليصل إلى سعر 0.809 درهم.

وتباين أداء قطاعات سوق دبي المالي بختام تعاملات، حيث تصدر «قطاع المواد الأساسية» قائمة الارتفاعات بنسبة بلغت 9.41%، بينما تراجع «قطاع الاتصالات» ليحصـد النسبة الأكبر من التراجعات بانخفاض قدره 3.10%.

وتصدر سهم «الإسمنت الوطنية» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، محققاً مكاسب بنسبة 9.41%.

وتصدر سهم «المزايا القابضة» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، محققاً مكاسب بنسبة 9.41%.

وتصدر سهم «المزايا القابضة» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، محققاً مكاسب بنسبة 9.41%.

وتصدر سهم «المزايا القابضة» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، محققاً مكاسب بنسبة 9.41%.

وتصدر سهم «المزايا القابضة» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، محققاً مكاسب بنسبة 9.41%.

وتصدر سهم «المزايا القابضة» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، محققاً مكاسب بنسبة 9.41%.

وتصدر سهم «المزايا القابضة» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، محققاً مكاسب بنسبة 9.41%.

وتصدر سهم «المزايا القابضة» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، محققاً مكاسب بنسبة 9.41%.

وتصدر سهم «المزايا القابضة» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، محققاً مكاسب بنسبة 9.41%.

وتصدر سهم «المزايا القابضة» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، محققاً مكاسب بنسبة 9.41%.

وتصدر سهم «المزايا القابضة» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، محققاً مكاسب بنسبة 9.41%.

وتصدر سهم «المزايا القابضة» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، محققاً مكاسب بنسبة 9.41%.

وتصدر سهم «المزايا القابضة» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، محققاً مكاسب بنسبة 9.41%.

وتصدر سهم «المزايا القابضة» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، محققاً مكاسب بنسبة 9.41%.

وتصدر سهم «المزايا القابضة» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، محققاً مكاسب بنسبة 9.41%.

وتصدر سهم «المزايا القابضة» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، محققاً مكاسب بنسبة 9.41%.

وتصدر سهم «المزايا القابضة» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، محققاً مكاسب بنسبة 9.41%.

وتصدر سهم «المزايا القابضة» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، محققاً مكاسب بنسبة 9.41%.

وتصدر سهم «المزايا القابضة» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، محققاً مكاسب بنسبة 9.41%.

وتصدر سهم «المزايا القابضة» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، محققاً مكاسب بنسبة 9.41%.



تريليون درهم في جلسة، محققة زيادة قدرها 5 مليارات درهم.

وعلى صعيد حركة الأسهم، ارتفعت أسعار 46 شركة مقابل تراجع 42 شركة واستقرار 45 شركة دون تغيير.

وأغلق سهم بنك الاستثمار في صدارة قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً في سوق أبوظبي للأوراق المالية، محققاً قفزة بنسبة 6.667%، وتضمنت هذه القائمة الأسهم التالية:

وتصدر سهم «تكافل الإمارات» قائمة الأسهم الأكثر تراجعاً بنسبة 5% ليصل إلى سعر 5.700 درهم.

أداء قطاعات السوق

غلب الارتفاع على أداء قطاعات سوق أبوظبي للأوراق المالية، متصدرها مؤشر قطاع الاتصالات بمكاسب بلغت 4.94%، بينما تراجعت عدد من القطاعات تصدرها قطاع الرعاية الصحية بانخفاض بنسبة 3.79%.

أنهى مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية تعاملات الثلاثاء على ارتفاع، وسط تقرب المستثمرين لمحضر اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي لشهر يوليو لاستشراف مسار السياسة النقدية المقبلة.

ووفق بيانات التداول، سجل المؤشر العام مستوى 10098.28 نقطة محققاً مكاسب بلغت 21.68 نقطة بنسبة 0.215%، وبلغت قيمة التداول الإجمالية 1.325 مليار درهم، من خلال حجم تداول وصل إلى 413.733 مليون سهم عبر 24.743 صفقة.

وشهدت الجلسة تنفيذ صفقة كبرى على أسهم «مجموعة إي 7»، حيث تم تداول 20 مليون سهم بقيمة إجمالية بلغت 19 مليون درهم بسعر تنفيذ بلغ 0.952 درهم.

وارتفعت القيمة السوقية لسوق أبوظبي للأوراق المالية إلى 2.939 تريليون درهم بنهاية تعاملات، مقارنة بـ 2.934

بورصة قطر تنخفض بنسبة 0.45% بنحو 44.14 نقطة

أغلقت بورصة قطر تعاملات، الثلاثاء، منخفضة بضغط تراجع 3 قطاعات.

انخفض المؤشر العام بنسبة 0.45% ليصل إلى النقطة 9848.10، خاسراً 44.14 نقطة، عن مستوى الاثنين.

وأثر على أداء الجلسة تراجع 3 قطاعات على رأسها قطاع الاتصالات بـ1.14%، وارتفع 4 قطاعات في مقدمتها التأمين بـ0.89%.

وبشأن التداولات فقد تراجعت السيولة إلى 363.23 مليون ريال، مقابل 388.7 مليون ريال، الاثنين، وانخفضت أحجام التداول عند 116.15 مليون سهم، مقارنة بـ145.4 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 31.28 ألف صفقة، مقابل 28.33 ألف صفقة بال.

يُشار إلى أن السيولة الإجمالية للبورصة القطرية تبلغ 364.44 مليون ريال، وتضمنت تنفيذ 3 صفقات على سوق السندات بقيمة إجمالية تبلغ 1.21 مليون ريال.

وتقدم سهم «ميرة» تراجعات الأسهم البالغة 36 سهماً بـ1.94%، بينما جاء سهم «العام» على رأس الارتفاعات البالغة 12 سهماً بـ5.72%، واستقر سعر 6 أسهم.

وجاء «بلدنا» في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 13.01 مليون سهم، وتصدر السيولة سهم «كيو إن بي» بقيمة 76.21 مليون ريال.

بورصات عالمية

440 مليار يورو انكشاف الأسر الأوروبية على أسهم التكنولوجيا



الرئيسية والمحافظ الاستثمارية يجعل أي تعثر محتملاً ذا تأثير واسع على المستثمرين والاقتصاد الأمريكي، الذي يستفيد حالياً من موجة الإنفاق المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

وجدت هذه الشركات نفسها أمام معادلة معقدة؛ إذ لا يمكنها الانسحاب من سباق الذكاء الاصطناعي خشية فقدان موقعها التنافسي، لكنها في الوقت نفسه لا تستطيع جميعها تحقيق الفوز. وفي أفضل السيناريوهات، قد تنتهي بعض الشركات بأوضاع مالية أضعف بعد إنفاق مليارات الدولارات للحفاظ على حصتها السوقية.

وقد تواجه بعض الشركات مخاطر أكبر إذا أدى الذكاء الاصطناعي إلى تآكل أعمالها الأساسية وتراجع أرباحها بالتزامن مع تراكم الديون، ما قد يضطرها لاحقاً إلى بيع أصول مرتبطة بالذكاء الاصطناعي لمنافسين بأسعار مخدنية. ويستشهد مراقبون بمفهوم “Google Zero” الذي يفترض تراجع زيارات المواقع الإلكترونية القادمة من محركات البحث مع اعتماد المستخدمين بصورة متزايدة على نماذج الذكاء الاصطناعي للحصول على الإجابات مباشرة.

فقاعة الدوت كوم حاضرة بقوة

أعاد هذا المشهد إلى الأذهان فقاعة البنية التحتية للإنترنت في أواخر التسعينيات، عندما ضخّت شركات الاتصالات مئات المليارات في شبكات الألياف الضوئية والاتصالات اللاسلكية استباقاً لارتفاع الطلب. لكن تباطؤ الطلب مطلع الألفية الجديدة أدى إلى تعثر شركات كبرى مثل WorldCom و Global Crossing تحت وطأة الديون.

ورغم أن تلك الاستثمارات أسهمت لاحقاً في بناء الإنترنت الحديث، فإن السيناريو نفسه قد يتكرر مع الذكاء الاصطناعي إذا تجاوز حجم المعروض من القدرات الحاسوبية الطلب الفعلي خلال السنوات المقبلة.

عرضة للتراجع عند انفجار الفقاعة.

وقال إن «الأسهم الأعلى أداءً ستراجع على الأرجح بأكثر قدر»، مضيفاً أن نصيحته الشخصية للمستثمرين الذين يمتلكون مراكز كبيرة في أسهم التكنولوجيا الأمريكية هي «بيعها بالكامل».

الإنفاق الضخم

كشف الإنفاق المحموم على الذكاء الاصطناعي عن معادلة جديدة في قطاع التكنولوجيا، إذ لم تعد نماذج الأعمال خفيفة الأصول وعالية التدفقات النقدية كالبحث الإلكتروني والتجارة الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي كافية لقيادة السوق، لتحل محلها استثمارات ضخمة تتطلب رؤوس أموال هائلة لا تملكها سوى قلة من الشركات.

ضخت شركات مثل إنفيديا ومايكروسوفت وأمازون وألفابت وميتا وأوراكل تريليونات الدولارات في مشاريع مرتبطة بالذكاء الاصطناعي، مع التزامات مالية مباشرة وغير مباشرة قد تصل إلى 4.2 تريليون دولار عبر الديون والعقود طويلة الأجل. وبينما يتركز الجدل عادة حول جدوى هذه الاستثمارات وعوائدها المستقبلية، يبرز سؤال أكثر إلحاحاً: هل تستطيع هذه الشركات الاستمرار في تمويل هذا السباق المكلف؟

أظهرت البيانات أن حجم الالتزامات يثير علامات استفهام متزايدة، رغم الأرباح الضخمة التي تحققها تلك الشركات. ويعود جزء من الغموض إلى أن كثيراً من الالتزامات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي لا يظهر بوضوح في القوائم المالية، بل يُدرج ضمن ملاحظات وإفصاحات جانبية يصعب تتبعها، وفقاً لتحليل مطوّل لوكالة «بلومبرغ»، اطلعت عليه «العربية Business».

ورغم أن هذا الوضع لا يشكل بالضرورة تهديداً طويل الأمد لسوق الأسهم، فإن ثقل هذه الشركات داخل المؤشرات

حذر اقتصاديون في البنك المركزي الأوروبي من احتمال تعرض أسهم التكنولوجيا الأمريكية لعملية تصحيح، قد تمتد تداعياته إلى الاستقرار المالي في منطقة اليورو، حتى في حال نجاح الذكاء الاصطناعي في تحقيق التوقعات المرتفعة بشأنه.

وبحسب اقتصاديي المركزي الأوروبي، تمتلك الأسر في منطقة اليورو انكشافاً بنحو 440 مليار يورو على أسهم التكنولوجيا الأمريكية، معظمها عبر صناديق الاستثمار، فيما تمتلك شركات التأمين وصناديق التقاعد أيضاً انكشافاً كبيراً على أسهم “Magnificent Seven”.

ويرى الاقتصاديون أن التصحيح لا يعني بالضرورة وجود فقاعة، بل قد يحدث حتى إذا كانت التقييمات الحالية مبررة. والسبب أن نجاح الذكاء الاصطناعي وانتشاره على نطاق واسع قد ينقل المخاطر من شركات منفردة إلى الاقتصاد بأكمله، ما يدفع المستثمرين للمطالبة بعلاوة مخاطر أعلى وبالتالي الضغط على تقييمات الأسهم.

كان المستثمر المخضرم والمؤسس المشارك لشركة إدارة الأصول GMO، جيريمي غرانثام، قد حذر من أن سوق الأسهم الأمريكية يقترب من تصحيح حاد قد يصل إلى 70%، معتبراً أن التقييمات الحالية تمثل «أعلى سوق في تاريخ الولايات المتحدة».

واكتسب غرانثام شهرة واسعة بفضل تحذيراته المبكرة من فقاعة شركات الإنترنت عام 2000 والأزمة المالية العالمية في 2008، فيما يرى الآن أن موجة الصعود المدفوعة بالحماس تجاه الذكاء الاصطناعي رفعت الأسهم الأمريكية إلى مستويات مبالغ فيها.

وأكد غرانثام، خلال ظهوره في بودكاست “The Diary of a CEO”، أن الأسهم التي سجلت أكبر المكاسب، خصوصاً شركات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، ستكون الأكثر

بورصات عالمية

بورصة ناسداك تقترب من تفعيل ساعات التداول 23 ساعة يوميا مقترح لجلسة تداول جديدة في بورصة ناسداك من 9 مساءً إلى 4 صباحاً



تقدمت بورصة ناسداك بطلب إلى هيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية "SEC" للسماح بتفعيل جلسة التداولية لتمتد إلى 23 ساعة 5 أيام في الأسبوع.

وبحسب الاقتراح والمتوقع تطبيقه ابتداء من 6 ديسمبر المقبل ستتم إضافة جلسة تداول من الساعة 9 مساءً بتوقيت شرق الولايات المتحدة إلى الساعة 4 صباحاً.

وأشارت ناسداك إلى أن الطلب الكبير من المستثمرين العالميين على السوق يدعم هذا المقترح بانتظار الموافقات الرسمية عليه. وأصبحت هذه القضية موضوعاً ساخناً في السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك جزئياً إلى عملية تداول العملات المشفرة على مدار 24 ساعة، وارتفاع نشاط مستثمري التجزئة الذي حفزته في البداية عمليات الإغلاق الناجمة عن جائحة فيروس كورونا.

في سياق آخر، كانت هيئة تداول السلع والعقود الآجلة الأميركية قد بدأت دراسة إمكانية منع مقترح مجموعة "CME" لإطلاق عقد أجل للنفط الخام يعمل على مدار الساعة، وذلك وفقاً لتقرير نشرته وكالة بلومبرغ نقلاً عن مسؤول رفيع في الهيئة مطلع على الأمر. وأعلنت مجموعة "CME" يوم الخميس أنها تعترض طرح تداول على مدار 24 ساعة، سبعة أيام في الأسبوع، لبعض عقود النفط الخام والذهب الآجلة.

ووفقاً للتقرير، يساور الجهات التنظيمية قلق من أن التداول المستمر في عقود النفط الخام الآجلة قد يؤدي إلى تفاقم التقلبات خلال فترات عدم اليقين الجيوسياسي وضغوط السوق.

تراجع الأسهم الأوروبية مع صعود النفط بفعل مخاوف الشرق الأوسط

ارتفاع، إذ صعدت 0.6% مع زيادة خام برنت 0.6% إلى 91.41 دولاراً للبرميل. من ناحية أخرى، سجلت أسهم الموارد الأساسية أكبر انخفاض، إذ تراجعت 1% متأثرة بنزول أسعار الذهب. وأدى ارتفاع عوائد سندات الخزنة الأميركية إلى تراجع الطلب على المعدن النفيس قبل صدور محضر اجتماع السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) لشهر يوليو. وسجلت عوائد السندات طويلة الأجل في دول منطقة اليورو أعلى مستوياتها منذ سنوات وسط مخاوف من أن يؤدي طول أمد الصراع في الشرق الأوسط إلى تأجيج التضخم من خلال رفع أسعار الطاقة وزيادة الاقتراض لأغراض الدفاع. ووصلت عوائد السندات الألمانية لأجل 10 سنوات إلى أعلى مستوى لها منذ عام 2011، في حين سجلت عوائد السندات الفرنسية لأجل 10 سنوات أعلى مستوى لها منذ 16 عاماً.

تراجعت الأسهم الأوروبية الثلاثاء مع ارتفاع النفط الخام بعد انحسار الآمال في التوصل إلى اتفاق دائم بين الولايات المتحدة وإيران، في حين زاد ارتفاع عوائد السندات في دول منطقة اليورو من الضغوط على الأسهم وسط مخاوف من استمرار التضخم مرتفعاً لفترة طويلة. وبحلول الساعة 07:03 بتوقيت غرينتش، انخفض المؤشر الأوروبي «ستوكس 600» بنسبة 0.2% إلى 654.81 نقطة. وقال مسؤول إيراني كبير لرويترز الاثنين إن بلاده قررت تحويل سياستها من الدفاع إلى «الهجوم بالكامل» بسبب تعثر الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق دائم ينهي الحرب مع الولايات المتحدة، في وقت استبعدت فيه واشنطن تمديد اتفاق مؤقت لوقف إطلاق النار، وفقاً لوكالة «رويترز». وسجلت أسهم قطاع الطاقة أكبر

المؤشر نيكاي يتراجع ويكسر سلسلة مكاسبه في 5 جلسات وهبط 2.5%

للأوراق المالية، وatarو أكياما «يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تسليط الضوء على التقييم المبالغ فيه نسبياً لأسعار الأسهم». وأضاف «ربما تشكل المخاوف بشأن استمرار ارتفاع التضخم، في كل من اليابان والولايات المتحدة، عائقاً يؤثر سلباً على سوق الأسهم في المستقبل». وشهدت أسهم الشركات سريعة النمو عمليات بيع بشكل خاص. ونزلت أسهم شركات تصنيع الأجهزة الكهربائية 3.7%، مسجلة أسوأ أداء بين المجموعات الصناعية البالغ عددها 33 في بورصة طوكيو. وهوى سهم شركة طوكيو إلكترون المطورة لأدوات تصنيع الرقائق الإلكترونية 6.2%، فيما هبط سهم شركة أدفانتست المصنعة لمعدات اختبار الرقائق الإلكترونية 5.1%.

أنهى المؤشر نيكاي الياباني الثلاثاء سلسلة مكاسب استمرت 5 جلسات متتالية، في وقت تسبب فيه جمود الصراع بالشرق الأوسط في ارتفاع أسعار النفط وتجدد المخاوف بشأن مخاطر سوق السندات والتضخم. وهبط المؤشر نيكاي 2.5% ليغلق عند 67460.73 نقطة، بعد مكاسب بلغت 5.5% خلال جلسات التداول الخمس السابقة. ونزل أيضاً المؤشر توبكس الأوسع نطاقاً 1.1% إلى 4140.22 نقطة. وارتفعت أسعار النفط الخام في ظل توقف حركة الملاحة مجدداً في مضيق هرمز الحيوي، كما أدت المخاوف حيال التضخم العالمي إلى قفزة في عوائد السندات إلى أعلى مستوياتها منذ عقود، بما في ذلك في اليابان. وقال خبير الأسهم لدى نومورا

إعداد إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية

مؤشرات البورصة والقيمة الأساهلية	القيمة	اداء المؤشرات		
		النومى (تخلف)	النومى (%)	النومى (%)
▼ مؤشر السوق الاول	9,210.86	(3.4)	(0.04%)	(0.05%)
▲ مؤشر رئيسى 50	10,560.59	121.2	1.16%	4.98%
▲ مؤشر السوق الرئيسى	8,861.92	86.0	0.98%	1.43%
▲ مؤشر السوق العام	8,774.14	11.8	0.13%	0.20%
▲ القيمة المولوية (عموم دك)	52,810.29	76.5	0.15%	0.20%

عوائد القطاعات				
المقطعات	التغير اليومي	إغلاق المؤشرات	التغير اليومي	من بداية العام
بورصة الكويت	▲	8,774.1	0.13%	0.20% (1.50%)
الطاقة	▼	1,845.4	(1.51%)	2.20% 6.37%
مواد أساسية	▼	877.8	(0.13%)	8.02% 5.29%
صناعية	▲	756.8	0.82%	1.28% (0.11%)
سلع استهلاكية	▼	1,237.5	(3.57%)	2.73% (8.98%)
رعاية صحية	▲	639.6	1.23%	(3.23%) 8.24%
الخدمات الاستهلاكية	▼	2,325.2	(0.03%)	3.23% (2.44%)
إتصالات	▲	1,406.1	0.62%	2.46% 14.73%
بنوك	▼	2,106.1	(0.13%)	(0.83%) (2.95%)
التأمين	▲	2,166.8	1.53%	1.58% 11.24%
المقل	▲	2,021.8	0.46%	0.74% (0.37%)
خدمات مالية	▲	1,740.2	0.80%	0.77% (9.39%)
تكنولوجيا	▲	9,268.4	5.73%	68.74% 872.52%
منافع	▲	371.1	0.71%	(2.76%) (5.37%)

[illegible][illegible]

كامكو إنفست

إدارة الأصول الاستثمارات المصرفية الوساطة المالية

استبيان «الاقتصادية»

أغسطس 2026

تنوع الأدوات الاستثمارية حياة للأسواق المالية

السؤال

هل تؤيد عودة
أداة الأجل والبيع
المستقبلية
إلى البورصة
من جديد؟نعم ☐لا ☐

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والتفاعل مع الملفات والقضايا الاقتصادية من أصحاب المصلحة من المساهمين والمستثمرين، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وتبادل وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكملاً للجهود وموجهاً لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين بالسوق المالي عموماً، حول قضية محددة مساهمة في إسراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين. ونطرح في استبيان أغسطس 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهو ملف «عودة أداة الأجل والبيع المستقبلية للبورصة».

التساؤل مستحق والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق وإعلاء الممارسة، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي متميز يتسم بالشفافية والجاذبية والريادة، وسؤال استبيان أغسطس يتمحور حول عودة أداة الأجل والبيع المستقبلية مرة أخرى للبورصة، خصوصاً وأنها أداة ناجحة وشهدت إقبال كبير وتاريخي، وذلك لتحقيق المزيد من التنوع في ظل عدم وجود أدوات مطابقة تحظى بذات النجاح والإقبال، كما أن مثل هذه الأدوات تعتبر حياة بالنسبة للأسواق المالية لتلبية رغبات ومتطلبات مختلفة، وتحقق إيرادات وعمولات وتجذب شرائح عديدة.

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»عبر الواتساب
50300624عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



377 مليون دينار سنوياً... ثمن دخان لا يراه أحد!!

بقلم د. عدنان البدر

باحث ومستشار استراتيجي في سياسة الموارد بشرية وبيئة العمل
ورئيس ومؤسس الجمعية الكندية الكويتية للصدقة والأعمال

ckbafa@gmail.com

«أزمة السجائر»... قانون يمنع البيع في تسعة أماكن، فمن يمنع الجيل القادم من الإدمان؟

بين جشع قلة من التجار، وخمس جهات رقابية بلا قائد واحد، و377 مليون دينار تُدفع سنوياً من دون أن تظهر في أي فاتورة... من يربح من الدخان في الكويت، ومن يدفع الثمن؟

قانون جديد يضيق منافذ بيع التبغ والنيكوتين... لكن المعركة الحقيقية ليست في مكان بيع السيجارة، بل في القدرة على خفض الطلب عليها وحماية جيل جديد من الإدمان

هناك سلع يدفع المستهلك ثمنها مرة واحدة عند الشراء، وهناك سلع يدفع ثمنها المجتمع سنوات طويلة بعد انتهاء عملية البيع. والسجائر تنتمي بوضوح إلى النوع الثاني؛ فالمدخن يدفع ثمن العلبة من جيبه، لكن التكلفة الحقيقية للتدخين لا تنتهي عند صندوق المحاسبة، بل تعود لاحقاً في صورة علاج وأدوية وعمليات ودخول إلى المستشفيات، وإجازات مرضية، وانخفاض في الإنتاجية، وتقاعد مبكر، وفقدان سنوات من الحياة والعمل، فضلاً عن آثار التدخين السلبي على الأسرة والمجتمع.

المعركة الحقيقية ليست في مكان بيع السيجارة بل في القدرة على خفض الطلب عليها وحماية جيل جديد من الإدمان

بكثير؛ فالتبغ أحد عوامل الخطر الرئيسية لعدد من الأمراض غير المعدية، بما فيها أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان. وهذا لا يعني أن التدخين وحده يفسر كل أمراض القلب أو الوفيات في الكويت، فهناك عوامل أخرى كالسكري والسمنة وقلة النشاط البدني والعوامل الوراثية، لكن تجاهل التدخين كعامل خطر قابل للوقاية يترك مساحة مهمة من سياسة الوقاية الصحية دون معالجة. ولهذا فإن مكافحة التدخين ليست سياسة منفصلة عن مكافحة الأمراض المزمنة، بل جزء أصيل من السياسة الصحية والوقائية العامة. وهذا البُعد غير المباشر — الموظف الذي يغيب، والعامل الذي تقل قدرته على الإنتاج، ومن يترك سوق العمل مبكراً أو يفقد حياته قبل بلوغ سن التقاعد — يفسر لماذا تعطي التقديرات الاقتصادية وزناً كبيراً للتكاليف غير المباشرة. ومن هنا فإن الاستثمار في مكافحة التدخين لا ينبغي أن يُنظر إليه بوصفه إنفاقاً صحياً فقط، بل استثماراً في رأس المال البشري والإنتاجية الوطنية.

القرار الجديد: خمسة ضوابط وتسعة مواقع محظورة

في هذا السياق، أصدرت وزارة الصحة القرار رقم 237 لسنة 2026، الذي يعيد تنظيم تداول منتجات التبغ والنيكوتين اعتباراً من يناير 2027، بخمسة ضوابط صارمة على المنتجات المسموح بها (الإفصاح الكامل عن المكونات، تحذيرات صحية تغطي 50% من العلبة، حظر الادعاءات الصحية، الالتزام بالوصفات الفنية، ومنع البيع لمن دون 21 عاماً)، ومنع تام لأربع فئات كاملة، وحظر للبيع في تسعة مواقع تشمل المدارس والمنشآت الصحية والأندية الرياضية والعربات المتنقلة والاكتشاك المؤقتة، وصولاً إلى منصات التوصيل



لوحة قياس الأثر : الصحة العامة		
من القانون العقابي إلى سياسة عامة قابلة للقياس		
مؤشرات رئيسية	الهدف	القياس
9	خط الأساس	الهدف
انتشار التبغ بين البالغين	20.5% في 2023	التفويض سنوي
استخدام التبغ بين الشباب (13-15) سنة	13.2% في 2023	التفويض واضح
تدفق السجائر بين الشباب (13-15) سنة	5.8%	التفويض
الوصول إلى منافذ البيع من القاصرين	69.5% بين مدخني العينة	التفويض
عدد طلبات الإقلاع	يحتاج إلى أساس رسمي	ارتفاع
معدل النجاح في الإقلاع	يحتاج لتحديث رسمي	ارتفاع
ضبطيات التهريب	يحتاج قاعدة سنوية	مراقبة الإجماع
الأمراض المرتبطة بالتدخين	خط أساس صحي	التفويض
التكلفة الاقتصادية	خط أساس موحد	التفويض

القياس المنتظم يحول القانون إلى أثر ملموس.

ليس بالضرورة ما تدفعه وزارة الصحة مباشرة لعلاج المريض، بل ما يخسره الاقتصاد ككل حين يمرض موظف فيغييب عن عمله، أو تنخفض إنتاجية عامل، أو يحتاج مريض إلى علاج طويل الأجل، أو تفقد أسرة أحد أفرادها في سن مبكرة. وهكذا تتحول السيجارة من منتج يشتريه فرد إلى تكلفة تتوزع على المجتمع بأكمله.

المشكلة ليست في الرئة وحدها

عندما نتحدث عن التدخين، غالباً ما تتجه الأنظار إلى سرطان الرئة وأمراض الجهاز التنفسي، لكن الصورة الصحية أكبر من ذلك

المشكلة الاقتصادية الحقيقية للتدخين لا تظهر كاملة في سعر العلبة. ووفق To-bacco Atlas، تبلغ التكلفة السنوية للمرض المنسوب إلى التدخين في الكويت نحو 377.3 مليون دينار، فيما يُقدّر عدد الوفيات السنوية المنسوبة إليه بنحو 1,387 وفاة. ويشمل هذا التقدير تكاليف صحية مباشرة، وتكاليف غير مباشرة مرتبطة بفقدان الإنتاجية بسبب المرض والوفاة المبكرة. وهنا لا بد من الدقة: هذه أرقام تقديرية بحثية، لكن دلالتها الاقتصادية تستحق التوقف. فالجزء الأكبر من هذه الفاتورة

من هنا، فإن التشريعات الجديدة التي تتجه الكويت من خلالها إلى تشديد تنظيم بيع وتداول منتجات التبغ والنيكوتين لا ينبغي أن تُقرأ باعتبارها مجرد إجراءات لتنظيم نشاط تجاري أو تحديد أماكن بيع السجائر، بل هي في جوهرها محاولة لإدارة مشكلة صحية واقتصادية واجتماعية أوسع. والسؤال الذي يستحق أن يُطرح بصراحة هو: من يربح من الدخان، ومن يدفع فاتورته؟

20.5% ... رقم لا ينبغي أن يمر مرور الكرام

وفق مؤشر الهدف الثالث للتنمية المستدامة الصادر عن الإدارة المركزية للإحصاء، بلغ معدل انتشار استخدام التبغ حالياً بين من تبلغ أعمارهم 15 عاماً فأكثر 20.5% في 2023، مقابل 17.9% في 2020. وراء هذه النسبة آلاف الأفراد والأسر الذين يتعاملون مع النيكوتين يوميًا، وما يترتب على ذلك من مخاطر صحية واقتصادية واجتماعية. والأكثر إثارة للقلق أن المشكلة لا تبدأ عند سن الرشد؛ فنتائج المسح العالمي للتبغ بين الشباب GYTS 2023 للفئة العمرية 13-15 عاماً في الكويت أظهرت أن 13.2% كانوا مستخدمين حاليين لأي نوع من التبغ، وأن نسبة مدخني السجائر تحديداً بلغت 5.8%.

أما الرقم الأكثر ارتباطاً بالتشريع الجديد فهو أن 69.5% من مدخني السجائر الشباب الذين شملهم المسح أفادوا بأنهم اشتروا سجائرهم من متجر أو بقالة أو بائع متجول أو كشك أو كافيتريا — وهو ما يجعل تشديد الرقابة على منافذ البيع أكثر من إجراء إداري، إذ يستهدف إحدى القنوات الرئيسية التي يصل من خلالها المنتج إلى القاصر.

هل نستطيع فقط أن نمنع الشباب من شراء السيجارة، أم نستطيع أيضاً أن نمنعه من الرغبة فيها؟

فاتورة لا تظهر على علبة السجائر

هناك سلع يدفع المستهلك ثمنها مرة واحدة عند الشراء وهناك سلع يدفع ثمنها المجتمع سنوات طويلة بعد انتهاء عملية البيع

لا نحتاج إلى حرب على المدخن لأنه إنسان يحتاج إلى المساعدة بقدر حاجته إلى التنظيم ولا نحتاج كذلك إلى شيطنة التاجر الملتزم

التشريعات الجديدة هي في جوهرها محاولة لإدارة مشكلة صحية واقتصادية واجتماعية أوسع



المعركة الحقيقية أن نجعل
بدء التدخين أقل احتمالاً،
والإقلاع عنه أكثر سهولة
والاستمرار فيه أقل انتشاراً



نجاح التشريع الجديد يحتاج إلى مراقبة سلسلة الإمداد بأكملها: من الاستيراد إلى التخزين والنقل والتوزيع ونقطة البيع وصولاً إلى المستهلك

الكويت لديها بنية قوية لمكافحة التدخين وخدمات لمساعدة الراغبين في الإقلاع

جهة تنسيقية عليا واحدة تجمع تقارير كل الجهات الرقابية وتوحد آلية الإبلاغ عن المخالفات. والقرار الكويتي يتضمن بذرة هذا الحل حين يُلزم قطاعات وزارة الصحة برصد مؤشرات الانتشار والمخالفات ورفع تقرير دوري لوزير الصحة، لكنه لا يمنحها صراحة صلاحية الإشراف التنفيذي على تفتيش التجارة أو ضبط الجمارك أو رقابة البيئة، ما قد يُبقي التنسيق رهناً بحسن النية الإدارية بين الوزارات لا بألية مؤسسية ملزمة. وعليه، يمكن اختصار ما ينقص فعلياً في أربع نقاط: جدول زمني تنفيذي موحد تلتزم به كل الجهات قبل يناير 2027؛ قاعدة بيانات إلكترونية مشتركة بقوائم المنتجات المرخصة والمحظورة والمواقع الجغرافية المحظورة؛ آلية إبلاغ موحدة تُحيل المخالفة تلقائياً إلى الجهة المختصة؛ ونشر علني دوري لمؤشرات الالتزام، لا الاكتفاء برفعها داخليا لوزير الصحة فقط.

هل المشكلة في التاجر أم في السوق؟

من السهل أن نضع عنواناً يقول «جشع التجار»، لكننا نحتاج إلى أدلة لا إلى أحكام مسبقة. فغالبية المنافذ التجارية في الكويت — من البقالات إلى الجمعيات التعاونية — تلتزم عادة بما تفرضه الجهات الرسمية متى وضح لها الإطار التنفيذي وموعد سريانه. والتاجر الذي يبيع منتجاً مرخصاً ويلتزم بالقانون ليس هو المشكلة بالضرورة؛ المشكلة تبدأ حين تتحول القيود الجديدة

«السجائر في الكويت» بالأرقام		
المؤشر	الرقم	المصدر
انتشار استخدام التبغ بين من هم 15 سنة فأكثر (2023)	20.5%	الإدارة المركزية للإحصاء
مستخدمو أي نوع من التبغ بين 13-15 سنة	13.2%	GYTS 2023 / منظمة الصحة العالمية
مدخنو السجائر تحديداً بين 13-15 سنة	5.8%	GYTS 2023 / منظمة الصحة العالمية
اشترؤوا سجائرهم من منافذ بيع تقليدية (شباب مدخنون)	69.5%	GYTS 2023 / منظمة الصحة العالمية
التكلفة السنوية المقدرة للمرض المنسوب للتدخين	377.3 مليون د.ك.	Tobacco Atlas — تقدير بحثي
الوفيات السنوية المقدرة المنسوبة للتدخين	1,387 وفاة	Tobacco Atlas — تقدير بحثي
ضبطية سجائر في منفذ التوصيل (يوليو 2026)	5,305 علبة	الإدارة العامة للجمارك
ضبطية تهريب أخرى (يوليو 2026)	481 كرتوناً	الإدارة العامة للجمارك
قرار حظر بيع التبغ عبر منصات التوصيل	رقم 27 لسنة 2026	وزارة التجارة والصناعة

ضمن نطاق 200 متر من أسوار المؤسسات التعليمية يبدو بسيطاً في نصه، لكنه يستدعي عملياً تنسيقاً مع جهات لم يذكرها القرار صراحة، كالبلدية في تحديد المسافات على الخرائط ووزارة التربية في تزويد الجهات الرقابية بقوائم محدثة بمواقع المدارس. فمن دون قاعدة بيانات جغرافية موحدة يرجع إليها مفتشو التجارة والصحة على حد سواء، سيتحول هذا الشرط الواضح على الورق إلى مادة خلافية في كل عملية تفتيش ميدانية. وتشير تجارب دولية عديدة في مكافحة التبغ إلى أن نجاح القرارات التنظيمية الطموحة لا يقاس بصرامة نصوصها بقدر ما يقاس بوجود

والمؤشر الأكثر دلالة على حجم هذا التحدي هو استكمال الأطر التنفيذية يتطلب أولاً توقيع الوزير على إجراءات تنظيمية خاصة تمنح مفتشي الرقابة التجارية صلاحية دخول البقالات وضبط المخالفات. أي أن الجهة الأكثر احتكاكاً يومياً بنقاط البيع الفعلية لا تزال تنتظر توقيعاً إدارياً منفصلاً. وكلما طال أمد هذه الفجوة بين صدور القرار وجاهزية الأداة التنفيذية لدى كل جهة، اتسع هامش المناورة أمام من يفضل تخزين المنتجات أو الترويج المكثف أو الانتقال المبكر إلى قنوات بيع أقل عرضة للتفتيش الفوري.

مثال آخر على هذا التحدي: حظر البيع

الإلكترونية ونطاق 200 متر حول أسوار المؤسسات التعليمية. وعلى الورق، هذا قرار يضع الكويت في مصاف الدول الأكثر تشدداً في تنظيم هذه الصناعة.

الحلقة المفقودة: من يراقب فعلياً؟

لكن بين النص القانوني والتطبيق الفعلي تكمن الحلقة الأخطر في أي تشريع رقابي: من الذي سيتابع، يومياً وبشكل متكامل، أن هذا القرار لا يبقى حبراً على ورق؟ فالقرار يورّع مسؤولية الرقابة والتفتيش بين وزارة الصحة، والهيئة العامة للبيئة، وشرطة البيئة، والإدارة العامة للجمارك، ووزارة التجارة والصناعة التي تتولى تفتيش البقالات والجمعيات التعاونية والمنافذ التجارية. وهذا التوزيع منطقي نظرياً — كل جهة تراقب ما يقع ضمن اختصاصها الأصلي — لكن التجربة العملية في الكويت وغيرها تكشف أن تعدد الجهات الرقابية، من دون آلية تنسيق ملزمة وجدول زمني موحد وقاعدة بيانات مشتركة، غالباً ما يتحول من ضمان رقابية مزدوجة إلى ثغرة تتيح لكل جهة إحالة المسؤولية إلى الأخرى عند وقوع المخالفة. فمن يراقب فعلياً منفذ البيع الإلكتروني عبر تطبيق توصيل: التجارة بصفته منفذاً بيعياً، أم البيئة بصفته منتجاً يدخل ضمن اشتراطات الانبعاثات؟

عندما تُورّع الرقابة على خمس جهات من دون قائد واحد يملك القرار النهائي، فإن أول ضحية غالباً ليست المخالف، بل التنسيق نفسه.

أربع خطوات مهمة:

- 1- جدول زمني تنفيذي موحد تلتزم به كل الجهات قبل يناير 2027

2- قاعدة بيانات إلكترونية مشتركة بقوائم المنتجات المرخصة والمحظورة والمواقع الجغرافية المحظورة

3- آلية إبلاغ موحدة تحيل المخالفة تلقائياً إلى الجهة المختصة

4- نشر علني دوري لمؤشرات الالتزام، لا الاكتفاء برفعها داخليا لوزير الصحة فقط

من يراقب فعليا منفذ البيع الإلكتروني؟ التجارة بصفته منفذا بيعيا أم البيئة بصفته منتجا يدخل ضمن اشتراطات الانبعاثات؟

القرار يضع الكويت في مصاف الدول الأكثر تشددا في تنظيم هذه الصناعة.



**الاستثمار في مكافحة التدخين
ليس إنفاقا صحيا فقط بل
استثمارا في رأس المال البشري
والإنتاجية الوطنية**



مكافحة التدخين ليست سياسة منفصلة عن مكافحة الأمراض المزمنة، بل جزء أصيل من السياسة الصحية والوقائية العامة

تبلغ التكلفة السنوية للمرض المنسوب إلى التدخين في الكويت نحو 377.3 مليون دينار وعدد الوفيات بنحو 1,387 وفاة سنويا

أكثر صعوبة فحسب، بل أن نجعل بدء التدخين أقل احتمالا، والإقلاع عنه أكثر سهولة، والاستمرار فيه أقل انتشاراً. وهذا يتطلب منظومة متكاملة تجمع بين التشريع والرقابة، وحماية القاصرين، ومكافحة التهريب، والتوعية، وعلاج الإدمان، والسياسات السعريّة، والبيانات الدقيقة — من دون اعتماد الدولة على أداة واحدة: فرّح الأسعار من دون مكافحة التهريب قد يوسّع السوق غير النظامية، وتشديد الرقابة من دون علاج فعال قد يعاقب السلوك دون معالجة الإدمان، والتوعية من دون ضبط منافذ البيع قد تترك الشباب أمام منتج سهل الوصول، والتشريع من دون قياس النتائج قد يجعلنا نحتمل بالتطبيق من دون أن نعرف أثره الحقيقي.

خاتمة: لا نحتاج حرباً على المدخن

في النهاية، نحن لا نحتاج إلى حرب على المدخن؛ فالمدخن إنسان يحتاج إلى المساعدة بقدر حاجته إلى التنظيم، ولا تحتاج كذلك إلى شيطنة التاجر الملتزم. المطلوب هو منظومة متوازنة: تشريع واضح، رقابة فعّالة بقيادة جهة تنسيقية واحدة لا خطوط متوازية، مكافحة للتهريب، حماية صارمة للقاصرين، علاج متاح وميسر للإقلاع، توعية مستمرة، بيانات شفافة، وسياسة اقتصادية تقيس التكلفة الحقيقية للتبغ. فالسؤال في النهاية ليس: كم علب سجائر سئباع في بعد تطبيق القانون؟ بل: كم شاباً لن يبدأ التدخين؟ وكم مدخناً سيقلع؟ وكم مرضاً وفاتورة علاج وإنتاجية مهددة سنمنعها؟ عندها فقط يمكن القول إننا لم ننجح في تنظيم بيع السجائر فحسب، بل بدأنا فعلاً في تقليص اقتصاد التدخين نفسه. وهذه هي المعركة التي تستحق أن نخوضها.

ربما تكون هذه أهم فكرة يمكن أن نخرج بها من هذا النقاش. فلدينا بيانات عن السكان والوفيات والصحة والتجارة والأسعار وانتشار التبغ والضبطيات الجمركية، لكن ما ينقص هو ربط هذه البيانات في حساب وطني سنوي لتكلفة التبغ — تقرير رسمي واحد يجيب بوضوح عن: كم تنفق الدولة على علاج الأمراض المرتبطة بالتدخين؟ كم تبلغ أيام العمل المفقودة وخسارة الإنتاجية؟ كم عدد الوفيات المبكرة المرتبطة به؟ كم حجم السوق النظامي مقابل المضبوطات؟ وكم تبلغ الإيرادات الحكومية المرتبطة بالتبغ مقارنة بالتكلفة التي يتحملها المجتمع؟ عندها فقط يمكن معرفة الفاتورة الحقيقية للسجائر في الكويت.

لا بد من قياس نجاح القانون

لا ينبغي أن يكون نجاح التشريع الجديد مرهوناً بعدد المخالفات والغرامات؛ فهذه أدوات لتنفيذ القانون وليست الهدف النهائي منه. النتيجة التي يجب البحث عنها هي:

- انخفاض معدل انتشار التبغ.
- انخفاض عدد الشباب الذين يبدأون التدخين.

- ارتفاع معدلات الإقلاع الناجح.
 - انخفاض التعرض للتدخين السلبي.
 - انخفاض الأمراض والوفيات المرتبطة بالتبغ.
 - انخفاض العبء الاقتصادي على النظام الصحي والاقتصاد الوطني.
- ويمكننا أن نضع مؤشرات أداء KPIs واضحة لهذا القانون وتقيس نتائجها بعد سنة وثلاث سنوات وخمس سنوات؛ فالقانون الذي لا تُقاس نتائجه قد ينجح إدارياً لكنه قد يفشل صحياً.

من «منع البيع» إلى «خفض الطلب»
وهنا ينبغي رفع سقف الطموح؛ فالمعركة الحقيقية ليست أن نجعل شراء السجارة

يعني أن نجاح التشريع الجديد لن يتوقف على مراقبة محل البيع فقط، بل يحتاج إلى مراقبة سلسلة الإمداد بأكملها: من الاستيراد إلى التخزين والنقل والتوزيع ونقطة البيع وصولاً إلى المستهلك.

القانون الجديد... بداية المعركة لا نهايتها اتخذت الكويت خلال 2026 خطوات لتضييق قنوات بيع التبغ، أبرزها القرار الوزاري رقم 27 لسنة 2026 بشأن حظر بيع التبغ والسجائر عبر منصات التوصيل، وهي خطوة مهمة في ظل تحول جزء متزايد من التجارة إلى المنصات الرقمية. لكن التشريع وحده لا يكفي؛ فإذا أغلقت الدولة قناة بيع وانتقل المستهلك إلى قناة غير رسمية، فإن المشكلة لم تختفِ بل تغير مكانها، وإذا مُنع الشاب من الشراء من محل لكنه وصل إلى المنتج بسهولة عبر قناة أخرى، فقد القانون جزءاً من فعاليته. ولهذا يجب أن تكون مكافحة التهريب والسوق غير النظامية جزءاً أصيلاً من سياسة مكافحة التبغ، لا ملفاً منفصلاً عنها.

الكويت لا تبدأ من الصفر... لكنها تحتاج مؤشرات نتائج

هناك جانب إيجابي يستحق التأكيد: الكويت لديها بالفعل بنية لمكافحة التدخين وخدمات لمساعدة الراغبين في الإقلاع. لكن نجاح السياسة العامة لا يقاس بعدد العيادات أو البرامج فقط، بل بمعرفة كم شخصاً يطلب المساعدة، وكم منهم ينجح فعلاً في الإقلاع، وكم منهم يعود إلى التدخين، وهل تستمر نتيجة الإقلاع بعد سنة، وكم شاباً نجحنا في منعه من بدء التدخين أصلاً. وهذه المؤشرات يجب أن تصبح جزءاً من التقييم السنوي لسياسة مكافحة التبغ، لا مجرد تفاصيل هامشية.

نحتاج إلى «حساب وطني لتكلفة التبغ»

إلى فرصة للمضاربة أو رفع الأسعار، أو تخزين المنتجات وخلق ندرة مصطنعة، أو بيع منتجات مجهولة المصدر، أو تجاوز شروط العمر، أو نقل النشاط إلى قنوات غير نظامية. ولهذا فإن السؤال الرقابي الأديق ليس «هل التاجر جشعون؟»، بل «هل توجد منظومة رقابية تمنع استغلال السوق حين تصبح قنوات البيع أكثر تقييداً؟». فحين يبقى الإطار التنفيذي غامضاً أو متأخراً، يجد التاجر نفسه بين خيارين: الانتظار وخسارة مبيعات متوقعة، أو المضي في نشاطه المعتاد إلى أن يأتيه إشعار رسمي بالمخالفة. وفي غياب رقابة موحدة ومتزامنة، يتحول هذا الفراغ إلى مساحة رمادية يستغلها قلة من التجار الانتهازيين — لا الأغلبية الملتزمة — لتصريف مخزون قديم أو فتح قنوات بيع بديلة قبل أن تلتقط الرقابة أنفاسها. بمعنى آخر: ضعف التنسيق المؤسسي لا يخلق الجشع من العدم، لكنه يمنحه فسحة أكبر للتحرك.

التهريب ليس احتمالاً نظرياً

لا نحتاج إلى افتراض وجود سوق سوداء كي نعرف أن محاولات تهريب التبغ موجودة فعلاً. فقد أعلنت الإدارة العامة للجمارك في 13 يوليو 2026 عن ضبط 5,305 علب سجائر داخل مركبة في منفذ النويصيب، بوزن يقارب طناً واحداً، كما أعلنت في 6 يوليو 2026 إحباط محاولة تهريب 481 كرتاً من السجائر كانت مخبأة في أجزاء متعددة من مركبة، شملت الديكورات الداخلية والأبواب والمقاعد والسقف ومجرى التكييف والإطار الاحتياطي. هذه الضبطيات لا تسمح بالقول إن السوق الكويتية سوق تهريب، ولا يمكن استخدامها وحدها لتقدير حجم السوق غير المشروعة، لكنها تثبت أن التهريب موجود وأن المهربين قادرون على تطوير طرق معقدة لإخفاء المنتجات. وهذا

بلغ معدل انتشار استخدام التبغ بين من تبلغ أعمارهم 15 عاماً فأكثر 20.5% في 2023، مقابل 17.9% في 2020

ترسيخاً لثقافة العطاء المجتمعي ودعماً للقطاع الصحي في البلاد

«طلبات» تنظم حملة للتبرع بالدم لموظفيها بالتعاون مع بنك الدم المركزي الكويتي

في خدمة المجتمع من خلال مبادرات ذات أثر ملموس.

وتُعدّ «طلبات» تطبيق الاحتياجات اليومية الرائد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث توفر للمستخدمين تجربة مريحة ومخصصة لطلب الطعام، والبقالة، ومختلف الاحتياجات اليومية من مجموعة واسعة من المطاعم ومتاجر التجزئة. تأسست الشركة في الكويت عام 2004، قبل أن توسّع عملياتها إلى الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان، وقطر، والبحرين، والأردن، والعراق، ومصر، حيث تخدم أكثر من سبعة ملايين مستخدم نشط شهرياً اعتباراً من ديسمبر 2025. وتتخذ «طلبات» من دبي، الإمارات العربية المتحدة، مقراً رئيسياً لها، وقد نجحت في ديسمبر 2024 من إتمام طرحها العام الأولي في سوق دبي المالي (DFM). وبصفتها شركة تابعة لديليفري هيرو إس إي، تستفيد «طلبات» من الخبرات العالمية لتعزيز منصتها باستمرار، وتوسيع منظومتها، ودفع وتيرة الابتكار. ومن خلال شبكة قوية من الشركاء وسائقي التوصيل، تربط «طلبات» عملاءها باحتياجاتهم في الوقت المناسب، بما يدعم تجربة حياة يومية سلسلة في مختلف أنحاء المنطقة.



موظفو طلبات يتبرعون بالدم خلال الحملة

في إطار التزامها المستمر بدعم المجتمع وتعزيز ثقافة العطاء بين موظفيها، نظمت «طلبات»، تطبيق الاحتياجات اليومية الرائد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حملة للتبرع بالدم لموظفيها بالتعاون مع بنك الدم المركزي الكويتي، وذلك في المقر الرئيسي للشركة، ضمن جهودها المستمرة في مجال المسؤولية الاجتماعية. وبهذه المناسبة، قالت سلمى حسن، مديرة عمليات الموظفين في طلبات الكويت: «نؤمن في طلبات بأن الأثر الإيجابي يبدأ من داخل الشركة، من موظفينا، ويمتد إلى المجتمع الذي نخدمه. وقد أسعدنا التفاعل الكبير مع حملة التبرع بالدم، والذي يعكس روح المبادرة والعطاء والمسؤولية التي نحرص على ترسيخها كجزء أساسي من ثقافتنا المؤسسية.»

وشهدت الحملة مشاركة لافتة من عدد كبير من الموظفين، بادروا بالتبرع بالدم، دعماً لاحتياجات المستشفيات والمرضى في مختلف أنحاء البلاد. تجدر الإشارة إلى أن «طلبات» ومن خلال مبادرات مماثلة، تواصل ترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية بين موظفيها وتعزيز تعاونها مع المؤسسات الوطنية الموثوقة لدعم المبادرات الإنسانية، بما يجسد رؤيتها الهادفة إلى الإسهام

عطورات

مقام مس
maqames -perfume

55205700



إنجاز جديد يعكس التزام البنك بالحوكمة والشفافية والتميز المؤسسي

«وربة» يحصل على اعتماد لجودة التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية في التقييم الخارجي



فريق التدقيق الداخلي في بنك وربة

وفي هذا السياق، قالت رئيس مجموعة التدقيق الداخلي حنان غانم حماده: "نفخر بحصول مجموعة التدقيق الداخلي في بنك وربة على تقييم Generally Conforms، ويعد هذا الإنجاز أحد ركائز التزام البنك المستمر بتطبيق أفضل المعايير والممارسات المهنية العالمية." وأضافت حماده: "يعكس هذا التقييم زيادة النضج المؤسسي والمهنية العالية الناتجة من الدعم المتواصل الذي تحظى به إدارة التدقيق الداخلي من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والإدارة التنفيذية، وإيمانهم بأهمية الدور الحيوي الذي تؤديه الإدارة في تعزيز الحوكمة والشفافية وإدارة المخاطر، بما يحقق قيمة مضافة للبنك ويعزز استدامة أعماله."

وأوضحت حماده أن هذا الإنجاز يشكل حجر أساس ودافعاً لمواصلة رحلة التطوير، قائلة: "نؤمن بأن التميز المؤسسي عملية مستمرة، ولذلك سنواصل الاستثمار في تطوير كوادرننا، وتحديث منهجيات وأدوات التدقيق، والاستفادة من أحدث الممارسات العالمية، بما يعزز الدور الرقابي والاستشاري لإدارة التدقيق الداخلي، ويدعم تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية، ويلبي تطلعات جميع أصحاب المصلحة."

تعزيز الاستدامة والتميز المؤسسي

وأكد بنك وربة أن هذا الإنجاز يأتي ضمن استراتيجية متكاملة تهدف إلى ترسيخ ثقافة الجودة والتميز المؤسسي، والارتقاء بمنظومة الحوكمة والرقابة الداخلية، تحقيقاً لتطلعات البنك المستقبلية، ويعزز ثقة العملاء والمستثمرين والجهات الرقابية.



حنان غانم حماده

في بنك وربة، ويعكس الثقة التي تحظى بها لدى جهات الاعتماد المهني العالمية، وقدرتها على مواكبة التطورات المستمرة في مهنة التدقيق الداخلي، من خلال تبني أحدث المنهجيات والأدوات التي تواكب المعايير الدولية.

كما يؤكد التقييم نجاح الإدارة في تعزيز دور التدقيق الداخلي كشريك استراتيجي في حماية أصول البنك، ودعم استدامة أعماله، والمساهمة في تحقيق أهدافه الاستراتيجية، بما يرسخ ثقافة الامتثال والشفافية وإدارة المخاطر على مختلف المستويات.

حماده: الإنجاز يعكس ثقافة مؤسسية تؤمن بالتطوير المستمر

أعلن بنك وربة عن حصول مجموعة التدقيق الداخلي على تقييم "Generally Conforms"، في برنامج التقييم الخارجي المستقل لجودة التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي الصادرة عن المعهد العالمي للمدققين الداخليين (IIA)، وذلك من خلال التقييم المستقل الذي أجراه مكتب Grant Thornton للاستشارات. ويُعد هذا التقييم من أبرز المؤشرات العالمية التي تقيس مدى التزام إدارات التدقيق الداخلي بأفضل الممارسات المهنية، حيث يمنح فقط للجهات التي تُثبت توافقها الشامل مع المعايير الدولية، مما يعكس كفاءة عمل منظومة التدقيق الداخلي وفاعلية دورها في دعم الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية. ويأتي هذا الإنجاز ليضاف إلى سجل بنك وربة الحافل بالإنجازات المؤسسية، ويؤكد البنك حرصه المستمر على تطبيق أعلى المعايير العالمية في مختلف أعماله، بما يعزز مكانته كمؤسسة مصرفية إسلامية صاعدة تضع الجودة والشفافية والامتثال في صميم استراتيجيتها.

التزام راسخ بأفضل الممارسات العالمية وقد تكلل هذا الإنجاز نتيجة الدعم الكبير الذي يوليه مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والإدارة التنفيذية لمنظومة التدقيق الداخلي، من خلال توفير البيئة المؤسسية التي تمكنها من أداء دورها باستقلالية واحترافية، مما يسهم في تعزيز كفاءة الرقابة الداخلية وترسيخ مبادئ الحوكمة.

ثقة مهنية ورقابية

ويبرهن هذا التقييم على مستوى النضج المؤسسي الذي وصلت إليه إدارة التدقيق الداخلي

طيران الجزيرة توسّع شبكة وجهاتها في مصر وتطلق رحلات مباشرة إلى أسوان

الوجهة التاسعة في مصر بعد القاهرة وسفنكس والإسكندرية وأسيوط والأقصر وسوهاج وشرم الشيخ والغردقة



مدن في مختلف أنحاء البلاد. يسعدنا أن نوسع شبكتنا اليوم إلى تسع مدن في مصر مع إطلاق رحلاتنا المباشرة إلى أسوان، حيث يعكس حضورنا المتنامي في مختلف أنحاء مصر الطلب القوي والمتواصل على خيارات السفر بأسعار تنافسية وبسهولة وراحة بين الكويت ومصر.»

وأضاف: «تمثل أسوان إضافة مميزة إلى شبكة وجهاتنا، إذ توفر ربطاً مباشراً مهماً للعائلات والجاليات، وفي الوقت نفسه تتيح وصولاً أسهل إلى واحدة من أكثر الوجهات السياحية تميزاً في مصر.»

تقع أسوان على ضفاف نهر النيل في جنوب مصر، وتشتهر بتاريخها العريق وتراثها النوبي ومناظرها الطبيعية الخلابة. كما تُعد المدينة بوابة إلى مجموعة من أبرز المعالم الأثرية والثقافية في مصر، بما في ذلك معبد أبو سمبل ومعبد فيلة والقرى النوبية المحيطة بها.

مع خط أسوان، تواصل طيران الجزيرة تعزيز الربط الجوي بين الكويت ومصر من خلال خدمة وجهات متعددة في مختلف أنحاء البلاد، بما يوفر للعملاء مرونة أكبر وخيارات أوسع للسفر، سواء لزيارة الأهل والأصدقاء أو لأغراض الأعمال أو السياحة.

أمام أبناء الجالية المصرية وأسراهم، ويختصر الوقت والجهد، ويعزز التواصل المستمر بينهم وبين وطنهم وأسراهم.»

تسيّر طيران الجزيرة حالياً رحلات إلى ثماني وجهات في مصر تشمل القاهرة وسفنكس والإسكندرية وأسيوط والأقصر وسوهاج وشرم الشيخ والغردقة. وبإطلاق الرحلات إلى أسوان، وهي الوجهة التاسعة للشركة في مصر، تعزز طيران الجزيرة حضورها الواسع في السوق المصري الذي يُعد من أهم أسواقها.

ويوفر الخط الجديد ربطاً مباشراً ومريحاً للجالية المصرية الكبيرة التي تعيش وتعمل في الكويت، ما يسهل سفرهم لزيارة الأهل والأصدقاء، إلى جانب دعم الحركة السياحية المتنامية بين الكويت وجنوب مصر.

وقال برائن باسوياثي، الرئيس التنفيذي لطيران الجزيرة: «يوجد أكثر من 690 ألف مصري مقيماً في الكويت لتكون الجالية المصرية ثاني أكبر الجاليات العربية فيها. ولطالما كانت مصر سوقاً رئيسياً لطيران الجزيرة. فمُنذ إطلاق رحلاتنا إلى الإسكندرية في عام 2006، واصلنا توسيع حضورنا في السوق المصري، ونخدم اليوم ثماني

أعلنت طيران الجزيرة، شركة الطيران منخفضة التكلفة الرائدة في الكويت، عن إطلاق رحلات مباشرة بين الكويت وأسوان في خطوة جديدة توسّع شبكة الوجهات التي تخدمها في مصر لتوفير خيارات جديدة للمسافرين وسهولة أكبر للوصول إلى واحدة من أبرز الوجهات التاريخية في البلاد.

وستشغل الشركة هذا الخط الجديد بين مطار الكويت الدولي ومطار أسوان الدولي اعتباراً من 25 أكتوبر بواقع أربع رحلات أسبوعية.

ومن جهته، قال السفير محمد جابر أبو الوفا، السفير المصري في الكويت:

«يسعدني أن أشارك طيران الجزيرة اليوم بإطلاق خطها الجديد إلى أسوان، لتصبح الوجهة التاسعة للشركة في مصر، في خطوة تعكس عمق العلاقات المصرية الكويتية وأهمية السوق المصري ضمن شبكة طيران الجزيرة. وبهذه المناسبة، أهنيء إدارة الشركة وفريقها على تدشين الخط الجديد، وأثمن اهتمامها المتواصل بالسوق المصري وتوسعها في مختلف المدن المصرية، بما يعكس قوة حركة السفر والروابط بين بلدينا، كما نقدر الرعاية الكريمة التي توليها دولة الكويت الشقيقة للجالية المصرية على أرضها.»

وأضاف: «إننا ننظر إلى خطوط الطيران المباشرة باعتبارها أكثر من مجرد وسيلة للانتقال؛ فهي جسور للتواصل بين الشعوب، وأداة مهمة لتنشيط حركة السياحة والتجارة والاستثمار والتبادل الثقافي والاجتماعي. وكلما ازدادت سهولة الحركة بين مصر والكويت، اتسعت معها فرص التعاون في كافة المجالات، وتعززت الروابط الشعبية والاقتصادية والتجارية بين البلدين الشقيقين.»

وتابع: «إن اختيار أسوان لتكون الوجهة المصرية الجديدة يحمل أهمية خاصة؛ فأسوان ليست فقط واحدة من أبرز المقاصد السياحية والثقافية في مصر، بما تمتلكه من تاريخ عريق وأثار فريدة وطبيعة خلابة على ضفاف النيل، وإنما تمثل أيضاً بوابة مهمة إلى جنوب مصر، ومركزاً حضارياً واقتصادياً يتمتع بإمكانات كبيرة ومتنوعة. كما يكتسب هذا الخط أهمية إنسانية واجتماعية مباشرة في ضوء وجود جالية مصرية كبيرة في دولة الكويت، من بينها عدد كبير من أبناء محافظة أسوان ومحافظات صعيد مصر. ومن ثم، فإن توفير رحلات جوية مباشرة من الكويت إلى أسوان من شأنه أن يوفر بدائل مناسبة للسفر

«مورغان ستانلي»: التغيُّر القيادي في «الهيئة» يُعهد لتدفق 7.4 مليار دولار للأسهم السعودية

إعلانها في نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل.
سيناريوهات التدفقات النقدية المتوقعة

وضع «مورغان ستانلي» مسارين رئيسيين
لحجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية
المتوقعة، بناءً على حجم التسهيلات
التنظيمية:

السيناريو الأول يفترض رفع سقف
الملكية إلى 75 في المائة: يتوقع أن يجذب
تدفقات استثمارية غير مباشرة تصل إلى
4.3 مليار دولار.

السيناريو الثاني يفترض إلغاء قيود
الملكية بالكامل: قد يرفع حجم التدفقات
الوافدة إلى نحو 7.4 مليار دولار.

وأشار التقرير إلى أن «مصرف الراجحي»
يقف في مقدمة الأسهم السعودية
المرشحة لاستقطاب الجزء الأكبر من هذه
الاستثمارات؛ بفضل وزنه النسبي المرتفع
وسيوئلته القوية. وتوقع البنك أن يستحوذ
المصرف وحده على تدفقات تتراوح بين
2.1 مليار و4.6 مليار دولار، بناءً على طبيعة
القرار النهائي بشأن نسب الملكية.



تتقرب السوق المالية السعودية (تداول)
قرارات تنظيمية حاسمة بشأن تعديل قواعد
ملكية الأجانب في الشركات المدرجة، وسط
تفاؤل الأوساط الاستثمارية، عقب صدور
الأمر الملكي بتعيين مازن بن تركي السديري
رئيساً لمجلس هيئة السوق المالية، وهو
ما يُنتظر أن يعطي دفعة قوية لتسريع
الإصلاحات والهيكلية التنظيمية الجارية.

ووفقاً لمذكرة بحثية حديثة أصدرها بنك
الاستثمار العالمي «مورغان ستانلي»،
وأعدّها المحلل الاستراتيجي ماثيو نغان،
فإن إعادة إحياء النقاش حول رفع أو إلغاء
السقف المحدد للملكية المستثمرين الأجانب،
تتزامن مع هذا التحول القيادي، مما يمهّد
الطريق لضخ مليارات الدولارات من رؤوس
الأموال الخاملة نحو السوق السعودية.

وأوضح التقرير أن الجدول الزمني لإقرار
التعديلات المرتقبة لعام 2026 بات يتسم
بالضغوط الزمنية؛ لضمان شمولها في
المراجعة الدورية القادمة لمؤشر «مورغان
ستانلي للأسواق الناشئة» (MSCI) المقرر

زخم استثماري بقفزة 252% للتراخيص... والإصلاحات تفتح مسارات جديدة في السعودية

أوسع نحو تطوير الأنظمة والإجراءات
الاستثمارية بما يقلل التعقيدات، ويرفع
كفاءة ممارسة الأعمال، ويعزّز قدرة
الاقتصاد السعودي على استقطاب
رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

جاذبية لرؤوس الأموال

وتكتسب هذه الأرقام أهمية خاصة
في ظلّ سعي السعودية إلى زيادة
دور الاستثمار الخاص في النشاط
الاقتصادي، إذ تشير البيانات إلى استمرار
القطاع غير الحكومي في تشكيل الجزء
الأكبر من قاعدة تكوين رأس المال، بما
يعكس اتساع مساهمة القطاع الخاص
في عملية النمو الاقتصادي.

وفي مؤشر آخر على تنامي جاذبية
المملكة لرؤوس الأموال الدولية، بلغ
رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر نحو
1.1 تريليون ريال (293.3 مليار دولار)
بنهاية عام 2025، مسجّلاً ارتفاعاً بنحو
13 في المائة مقارنة بعام 2024، وأكثر
من الضعف مقارنة برصيد الاستثمار
الأجنبي المباشر في عام 2017.

كما ارتفعت نسبة رصيد الاستثمار
الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي
الإجمالي إلى نحو 28 في المائة خلال
عام 2025.

وبحسب التقديرات الأولية للهيئة
العامة للإحصاء، بلغت تدفقات
الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام
2025 نحو 136 مليار ريال (36.2 مليار
دولار)، مُسجّلة نمواً نحو 14 في المائة
مقارنة بعام 2024.

وتكشف السلسلة الزمنية عن مسار
تصاعدي واضح في رصيد الاستثمار
الأجنبي المباشر، إذ ارتفع من 502
مليار ريال (133.8 مليار دولار) في
2017 وصولاً إلى 1.1 تريليون ريال في
2025.

بهدف جعل الاستثمار أكثر مرونة
وتنافسية. وشملت أبرز التشريعات
الداعمة خلال الربع الثاني إلغاء عدد من
الوثائق المتعلقة بالأنشطة التجريبية
السياحية، بما في ذلك بعض القرارات
واللوائح والأدلة الإجرائية المرتبطة بهذه
الأنشطة.

كما جرى تمديد العمل بمبادرة إلغاء
الغرامات والإعفاء من العقوبات المالية
عن المكلفين لمدة 6 أشهر إضافية،
اعتباراً من الأول من يوليو (تموز)
2026، في خطوة تستهدف تخفيف
الأعباء وتحسين البيئة التنظيمية أمام
المكلفين.

وتعكس هذه الإجراءات اتجاهاً

285 في المائة، ثم الصناعات التحويلية
بأكثر من ألف تراخيص مقابل 263
ترخيصاً، وبنمو 284 في المائة.

كما سجّلت قطاعات أخرى زيادات
قوية، من بينها النقل والتخزين الذي
ارتفع عدد تراخيصه إلى 494 ترخيصاً
بنمو 443 في المائة، وخدمات الإقامة
والطعام إلى 705 تراخيص بنمو 393
في المائة، والعقارات إلى 118 ترخيصاً
بنمو 436 في المائة، بينما سجّلت
الزراعة والغابات وصيد الأسماك أعلى
معدل نمو بلغ 736 في المائة.

إصلاحات تنظيمية

بالتوازي مع زيادة التراخيص، واصلت
المملكة تحديث البيئة التنظيمية

تواصل السعودية تعزيز جاذبيتها
الاستثمارية، عبر مزيج من التوسّع
في إصدار التراخيص، إذ قفزت نحو
252 في المائة خلال الربع الثاني من
العام الحالي، إلى جانب تطوير البيئة
التنظيمية، وإطلاق المبادرات القطاعية،
بالتوازي مع نمو ملحوظ في تكوين
رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر.
ويُظهر «راصد الاقتصاد والاستثمار
السعودي» للربع الثاني من عام 2026
أنّ هذه المسارات بدأت تُشكّل قاعدةً
أوسع لنمو النشاط الاستثماري وتنويع
الاقتصاد، بما يتسق مع مستهدفات
«رؤية 2030».

وسجّلت التراخيص الاستثمارية
الصادرة خلال الربع الثاني قفزة لافتة
بلغت 252 في المائة على أساس سنوي،
لتتجاوز 9 آلاف ترخيصاً، مقارنة مع
2.5 ألف ترخيص في الفترة المماثلة من
2025.

ويعكس هذا الارتفاع تنامي ثقة
المستثمرين، واستمرار جاذبية البيئة
الاستثمارية في المملكة، بما يدعم
توجه السعودية نحو ترسيخ مكانتها
وجهة استثمارية رائدة.

وتشير البيانات إلى أنّ النمو لم يكن
محصوراً في نشاط واحد، بل امتدّ إلى
مجموعة واسعة من القطاعات، حيث
استحوذت أنشطة التشييد، وتجارة
الجملة والتجزئة، والصناعات التحويلية
على نحو 66 في المائة من إجمالي
التراخيص الاستثمارية الصادرة خلال
الربع الثاني.

وجاء قطاع التشييد في الصدارة بـ2.6
ألف ترخيص مقابل 827 ترخيصاً قبل
عام، بنمو بلغ 218 في المائة، تلاه
قطاع تجارة الجملة والتجزئة بـ2.3 ألف
ترخيص مقابل 607 تراخيص، وبنمو



«الصندوق السيادي السعودي»: لا اقتراض جديدا في 2026 والعودة لأسواق الدين مطلع 2027



توقع مسؤول كبير في الصندوق السيادي السعودي أن تبقى أسواق الدين الدولية «المصدر الأكبر للتمويل» في المرحلة المقبلة، وذلك تزامناً مع توجه متزايد نحو تنويع مصادر الدخل والتمويل عبر قنوات تتضمن طرح شركات تابعة في أسواق الأسهم.

وقال ياسر بن عبد الله السلمان، رئيس الإدارة العامة للمالية في صندوق الاستثمارات العامة السعودي، في مقابلة مع «الشرق بلومبرغ» بمناسبة صدور تقرير الصندوق عن 2025، إن العودة لأسواق الدين قد تكون مع بداية العام المقبل، وهو ما يشير ضمناً إلى استبعاد اقتراض جديد من الأسواق العامة خلال ما تبقى من 2026، بعد إصدار 7 مليارات دولار في شهر مايو (أيار) على ثلاث شرائح وسط طلب قوي من المستثمرين. السلمان، الذي يشغل أيضاً منصب رئيس الإدارة العامة للتمويل والاستثمار العام المكلف في الصندوق، أوضح أن إصدارات «الأسواق العالمية هي المصدر الأكبر للتمويل، وتعتمد دائماً على قدرة السوق وطبيعته» في وقت الإصدار.

رئيس الإدارة العامة للمالية في صندوق الاستثمارات العامة ياسر بن عبد الله السلمان (إكس)

العزيم من الطرقات

لكن السلمان توقع أيضاً أن يطرح الصندوق، الذي يدير أصولاً بقيمة تزيد عن 900 مليار دولار، مزيداً من الشركات

المحافظ ياسر الرميان في شهر أبريل (نيسان).

ونصت الوثيقة على تقييم استثمارات الصندوق ومشاريعه بصورة مستمرة، من خلال معايير تتضمن قدرتها بمرور الوقت على جذب شركات ورؤوس أموال من أطراف أخرى، في ربط واضح بين قرارات تخصيص رأس المال وتنويع مصادر التمويل.

لبعض الاستثمارات، وأخذنا تمويل من أسواق عالمية، وعملنا مع البنوك العالمية، كذلك أعدنا استثمار عوائد استثماراتها».

«التكامل» بين الصندوق والقطاع الخاص

تأتي تصريحات السلمان بعد أقل من أسبوع على صدور الوثيقة التفصيلية لاستراتيجية الصندوق الجديدة خلال الأعوام الخمس المقبلة، والتي أطلقها

التابعة عبر أسواق الأسهم، مستبعداً أن تؤثر التوترات الجيوسياسية الحالية على جاذبية البورصة السعودية للمستثمرين. ولا يعتمد الصندوق على الاقتراض وحده، إذ حدد السلمان أربع قنوات للتمويل؛ تشمل: الخارج من بعض الاستثمارات، والتمويل من الأسواق، والبنوك، وإعادة استثمار العوائد، مضيفاً أنه «خلال الفترات الماضية عملنا على تخارجات

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567

ديون أميركا تقترب من 40 تريليون دولار



صافي مشتريات أجنبية بقيمة 16.6 مليار دولار من سندات وأذون الخزانة الأمريكية

قادرة على توسيع الاقتراض طويل الأجل دون دفع عائد أعلى. الخارج تحت المجهر أظهرت بيانات وزارة الخزانة لشهر يونيو صافي مشتريات أجنبية خاصة بقيمة 16.6 مليار دولار من سندات وأذون الخزانة طويلة الأجل، مقابل صافي مبيعات بقيمة 9.8 مليارات دولار من المؤسسات الرسمية الأجنبية.

وبلغ صافي التدفقات الأجنبية إلى الأصول الأميركية، بعد إضافة الأوراق قصيرة الأجل والتدفقات المصرفية، 133.5 مليار دولار. وتراقب الأسواق الطلب الأجنبي لأن البنوك المركزية والمستثمرين الدوليين يمثلون مصدرا رئيسيا لتمويل واشنطن، لكن ارتفاع العوائد الأميركية فوق نظيراتها في عدد من الاقتصادات المتقدمة يوفر حافزا للشراء، كما تخضع صناديق تقاعد وشركات تأمين ومدىرو أصول لتفويضات تلزمهم بالاحتفاظ بجزء من محافظهم في الدين الحكومي.

وتخطط وزارة الخزانة للإبقاء على أحجام مزادات السندات الاسمية ذات القسائم دون تغيير خلال الأرباع القليلة المقبلة، مع استخدام أذون الخزانة قصيرة الأجل لاستيعاب التغيرات الموسمية أو غير المتوقعة في احتياجات الاقتراض، ومراقبة الطلب المتزايد من القطاع الخاص وصناديق سوق المال على هذه الآجال.

بقيمة إجمالية تبلغ 125 مليار دولار، منها 58 مليار دولار لأجل 3 سنوات و42 مليار دولار لأجل 10 سنوات و25 مليار دولار لأجل 30 عاما، واستخدمت 96.3 مليار دولار لإعادة تمويل سندات مستحقة، بينما جمعت نحو 28.7 مليار دولار من السيولة الجديدة.

واستقبل مزاد سندات الأعوام العشرة طلبات بقيمة 106.33 مليارات دولار مقابل 42 مليار دولار معروضة، بنسبة تغطية بلغت 2.53 مرة، واستحوذ مقدمو العطاءات غير المباشرين، وهي فئة تضم بنوكا مركزية أجنبية ومستثمرين مؤسسيين، على نحو 32.09 مليار دولار من العطاءات التنافسية المقبولة البالغة 41.82 مليار دولار.

واجتذب مزاد سندات الأعوام الثلاثين طلبات بقيمة 59.8 مليار دولار مقابل 25 مليار دولار معروضة، بنسبة تغطية بلغت 2.39 مرة، بينما حصل مقدمو العطاءات غير المباشرين على 16.65 مليار دولار من إجمالي 24.9 مليار دولار من العطاءات التنافسية المقبولة.

ولا تظهر نتائج المزادات موجة بيع يقودها ما يعرف باسم «حراس سوق السندات»، وهم المستثمرون الذين يعاقبون الحكومات على المخاطر المالية والتضخمية بفرض شراء ديونها أو بيع ما بحوزتهم، لكنها تظهر أن الحكومة لم تعد

بمتوسط تاريخي بلغ 3.8% خلال الأعوام الـ50 الماضية.

ويرجح المكتب ارتفاع الدين الفيدرالي الذي يحتفظ به الجمهور من 101% من الناتج المحلي الإجمالي في 2026 إلى 120% في 2036، متجاوزا الذروة السابقة البالغة 106% والمسجلة بعد الحرب العالمية الثانية في 1946، مع مساهمة تكاليف الفائدة الصافية في الجزء الأكبر من نمو العجز.

وتزيد معدلات التضخم المرتفعة الضغط على السندات طويلة الأجل، إذ صعد مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي 3.7% على أساس سنوي في يونيو 2026، بينما ارتفع المؤشر الأساسي، الذي يستبعد الغذاء والطاقة، 3.3%، وكلاهما يتجاوز مستهدف الاحتياطي الفيدرالي البالغ 2%. يطالب المستثمرون في هذه البيئة بـ«علاوة أجل» أكبر، وهي التعويض الإضافي المطلوب للاحتفاظ بالسندات طويلة الاستحقاق بدلا من تجديد استثمارات قصيرة الأجل.

وترتفع هذه العلاوة مع زيادة عدم اليقين بشأن التضخم والعجز وحجم إصدارات الدين المقبلة، فيما تكون السندات الأطول أجلا أكثر تأثرا بتغير توقعات التضخم والاستدامة المالية.

هذا وطرحت وزارة الخزانة في دورة إعادة التمويل خلال أغسطس سندات

بلغ إجمالي الدين العام الأمريكي 39.93 تريليون دولار في 14 أغسطس 2026، منها 32.2 تريليون دولار ديون يحتفظ بها مستثمرون من خارج الحسابات الحكومية، ما يعني ارتفاع العائد المطلوب على الإصدارات الجديدة، وأن جزءا متزايدا من الدين المستحق سيعاد تمويله بتكلفة أعلى. وظهرت هذه الكلفة في مزايا سندات الخزانة الآخرين، إذ باعت الوزارة سندات لأجل 10 سنوات بقيمة 42 مليار دولار عند عائد مرتفع بلغ 4.683%، وهو الأعلى في 19 عاما، ثم باعت سندات لأجل 30 عاما بقيمة 25 مليار دولار عند عائد 5.216%، وهو الأعلى في 25 عاما.

ونقلت رويترز عن رئيس استراتيجية الاقتصاد الكلي والائتمان لدى كريديت سايتس، زاكاري غريفيث قوله إن بيئة السوق تفرض على الخزانة دفع تكلفة أكبر للاقتراض، وإن استمرار العجز عند 5% إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي يزيد علاوة المخاطر المالية والتضخمية التي يطلبها المستثمرون.

فاتورة تتضخم

يتوقع مكتب الموازنة في الكونغرس أن يبلغ عجز الموازنة الفيدرالية 1.9 تريليون دولار، أو 5.8% من الناتج المحلي الإجمالي، خلال السنة المالية 2026، قبل أن يرتفع إلى 3.1 تريليونات دولار، أو 6.7% من الناتج، بحلول 2036، مقارنة



الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

قراءنا الأعزاء..

خدمة إرسال الواتس أب تواجه
مشاكل فنية وتحديات
في الإرسال تابعونا

عبر الحسابات التالية

قناة الاقتصادية الكويتية على واتساب



www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059



Sales@sunlightenme.com



Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

عوائد السندات الأميركية لأجل 30 عامًا عند أعلى مستوياتها في 19 عامًا

ارتفع عائد السندات الأميركية لأجل 30 عامًا بنحو 4.8 نقاط أساس ليسجل 5.314% وهو أعلى مستوى له منذ يونيو/حزيران 2007، مقارنة بإغلاقه السابق عند 5.266%.

وانخفض سعر السند إلى 97.891 دولارًا، إذ تتحرك أسعار السندات وعوائدها في اتجاهين متعاكسين. وصعد عائد سندات الخزنة لأجل 10 سنوات بنحو 2.9 نقطة أساس إلى 4.725%، بعدما تراوح خلال الجلسة بين 4.668% و4.725%، فيما ارتفع عائد السندات لأجل عامين بنحو 0.6 نقطة أساس ليسجل 4.177%. كانت أحدث البيانات اليومية الرسمية لوزارة الخزنة الأميركية أظهرت وصول عائد السندات لأجل 30 عامًا إلى 5.25% في 14 أغسطس/آب، مقابل 4.68% للسندات لأجل 10 سنوات و4.17% للسندات لأجل عامين.

وتعادل نقطة الأساس 0.01 نقطة مئوية، ولذلك يعادل ارتفاع العائد من 5.266% إلى 5.314% زيادة قدرها 4.8 نقاط أساس. ويؤثر عائد السندات لأجل 10 سنوات في تكلفة الرهن العقاري وقروض السيارات والائتمان، بينما يعكس عائد السندات لأجل عامين توقعات المتعاملين بشأن قرارات الاحتياطي الفيدرالي. جدير ذكره أظهرت أداة متابعة الفائدة أن المتعاملين يمنحون احتمالاً نسبته 66.4% لإبقاء الفائدة دون تغيير في اجتماع سبتمبر، مقابل احتمال نسبته 33.6% لرفعها إلى نطاق 3.75% و4%.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

صدقت «الاقتصادية» في الإفصاح

وتأخر «بيتك» في الإفصاح

الحكومة 20 أكتوبر

الحكومة 20 أكتوبر

الحكومة 20 أكتوبر